برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، ١٨-١٩٩٨/٥/٢١

التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لعام ١٩٩٧

البند ٣ من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/98/3-A
24 April 1998
ORIGINAL: ENGLISH

التقرير السنوي للمديرة التنفيذية

الإبلال من الأزمة

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لعام ١٩٩٧

الإبلال من الأزمة

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة المشتملة على توصيات مقدمة **للمجلس التنفيذي** لينظر فيها ويعتمدها.

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

رئيس وحدة السياسات:	D. Spearman	رقم الهاتف: 6513-2601
محلل السياسات:	D. Borione	رقم الهاتف: 6513-2651

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (6513-2641).

بيان المحتويات

تصدير من الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

تمهيد من المديرة التنفيذية

مذكرة تفسيرية

	الفقرات
مساعدة الفقراء الجوعى: الأحداث والقضايا الرئيسية في عام ١٩٩٧	١ – ١٤
٥٢,٩ مليون مستفيد	١ – ٥
العمليات في مختلف أنحاء العالم	٦ – ١٤
الخطة الإستراتيجية والمالية: التقدم المحرز في عام ١٩٩٧	١٥ – ١١٠
لمحة عن الميزانية الكلية والإنفاق في **البرنامج**	١٥ – ١٨
منهج محوره البشر	١٩ – ٧٤
– زيادة توجيه الموارد نحو أشد المجموعات فقرا	١٩ – ٣٥
زيادة تركيز **البرنامج** على البلدان التي هي في أمس الحاجة إلى المعونة الغذائية	٣٦ – ٣٨
تحسين جودة العمليات وإدماج مساعدات البرنامج في البرامج الوطنية للبلد المستفيد	٣٩ –٤٣
التقييم	٤٤ – ٤٦
تشجيع كفاءة التشغيل وفعاليته	٤٧ – ٥٩
مساعدات الإغاثة	٦٠ – ٦٦
العمل بالمشاركة	٦٧ – ٧٤
زيادة المساءلة	٧٥ – ٨٧
الخطة الاستراتيجية والمالية (١٩٩٨-٢٠٠١)	٧٥
تحسين الإدارة المالية ونظم المعلومات	٧٦ – ٨٠
تحسين نظام الإبلاغ	٨١ – ٨٣
تحسين الاتصالات وتطوير البنيات الأساسية	٨٤ – ٨٥
وسائل تحسين المساءلة	٨٦ – ٨٧
تحسين نظام الإدارة	٨٨ – ٩٢
التغييرات التنظيمية	٨٨ – ٨٩
تنمية الموارد البشرية	٩٠ – ٩٢
تعبئة الموارد	٩٣ – ١٠٦
انخفاض عالمي في المعونة الغذائية	٩٣ – ٩٦
المساهمات والالتزامات وأوجه القصور	٩٧ – ١٠٢
استراتيجية تعبئة الموارد	١٠٣ – ١٠٦
الدفاع عن القضايا بشكل أقوى	١٠٧ ١١٠
الدفاع عن القضايا ووسائل الإعلام والحملات العامة	١٠٧ – ١٠٩
وسائل جديدة للاتصالات من أجل دفاع أقوى عن القضايا	١١٠

الملاحق

الملاحق

الملحق الأول الهيكل التنظيمي **لبرنامج الأغذية العالمي**

الملحق الثاني توزيع المعونة الغذائية على مستوى العالم للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧

الملحق الثالث مصروفات **البرنامج** التشغيلية:

الجدول (١): مصروفات **البرنامج** التشغيلية بحسب الأقاليم وفئات البرامج للفترة ١٩٩٣-١٩٩٧

الجدول (٢): مصروفات **البرنامج** التشغيلية بحسب البلدان والأقاليم وفئات البرامج للفترة ١٩٩٤-١٩٩٧

الجدول (٣): مصروفات **البرنامج** في المشروعات الإنمائية وعمليات الإغاثة بحسب فئات البلدان والأقاليم، للفترة، ١٩٩٣-١٩٩٧

الملحق الرابع قائمة بأسماء المشروعات والعمليات الجديدة التي أجيزت في عام ١٩٩٧

الجدول (١): المشروعات الإنمائية التي أجيزت في عام ١٩٩٧

الجدول (٢): عمليات الإغاثة الممتدة التي أجيزت في عام ١٩٩٧

الجدول (٣) عمليات الطوارئ التي أجيزت في عام ١٩٩٧

الملحق الخامس مجموع المساهمات المؤكدة لعام ١٩٩٧، بحسب الجهة المانحة

الملحق السادس أهم الجهات المانحة **للبرنامج** في عام ١٩٩٧بحسب نوع المساهمة

الملحق السابع البيانات الأساسية عن عمليات الإغاثة الجارية بحسب الأقاليم للفترة من ١٩٩٧/١/١ إلى ١٩٩٧/١٢/٣١

الملحق الثامن البيانات الأساسية عن عمليات الإغاثة الممتدة للفترة من ١٩٩٧/١/١ إلى ١٩٩٧/١٢/٣١

الملحق التاسع البيانات الأساسية عن عمليات الطوارئ الجارية للفترة من ١٩٩٧/١/١ إلى ١٩٩٧/١٢/٣١

الخريطة مصروفات **البرنامج** التشغيلية بحسب الأقاليم وفئة المصروفات لعام ١٩٩٧

تصدير

يعتبر الفقر عادة سبباً من أسباب الجوع، ولكن الواقع يقول أيضاً أن الجوع هو أحد أسباب الفقر. فالجوع يحرم ضحاياه من فرصة تحسين أوضاعهم، ويلحق بهم أضراراً جسمانية ونفسية وعقلية، وينال من قوة أجسامهم ويقلل من فرص عملهم؛ ويحد من قدرة المرأة على الاستفادة من التدريب والخدمات الصحية وفرص الحصول على القروض. وهو يحرم الأطفال من التركيز واستيعاب المعارف في المدرسة. وكل من يوهنه الجوع يقع على الفور في الحلقة المفرغة: الجوع ثم الفقر ثم الجوع. ومن هنا تبرز الأهمية البالغة للعمل الذي يقوم به **برنامج الأغذية العالمي**. فهو يساعد البشر على الخروج من مصيدة الجوع وانتهاز الفرص التي تتيح لهم إحداث تغييرات دائمة في حياتهم.

وفي عام ١٩٩٧، تلقى ٥٣ مليون شخص مساعدات من **برنامج الأغذية العالمي**، واستفاد من المشروعات الإنمائية ٢٤ مليون شخص. وساهمت مشروعات الغذاء مقابل العمل وبرامج التنمية البشرية في إقامة الأمن الغذائي الأسري وزيادة اعتماد السكان على أنفسهم. كما قدم **البرنامج** مساعدات إغاثة إنسانية لنحو ٢٩ مليون شخص في بلدان تعرضت لكوارث من صنع الإنسان أو من صنع الطبيعة، مثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وسيراليون وأفغانستان ومنطقة البحيرات الكبرى. كما أدخل **البرنامج** تغييراً تنظيمياً جعل خبرته وسلطة اتخاذ القرار فيه تقترب من المستفيدين ودعم مشاركته للوكالات الدولية الحكومية وغير الحكومية، واستعد لمواجهة حالات الجفاف والفيضانات المرتبطة بظاهرة "النينو".

وشهد عام ١٩٩٧ عملية إصلاح **الأمم المتحدة**، بهدف زيادة وحدة الغايات وتنسيق الجهود في عالم يزداد حراكا وتعقيدا. وكان **البرنامج** شريكا نشطا في عملية الإصلاح، سواء في **فريق الأمم المتحدة الإنمائي**، أو في **اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية**. كما ساند **البرنامج** تنفيذ خطة عمل **مؤتمر القمة العالمي للأغذية** بطرق غاية في الوضوح. فمن بين ١٧٧ إجراء حددتها خطة العمل، هناك ٦٦ إجراءً تلقى دعماً مباشراً من التزامات موارد **البرنامج**، وهناك ٥٨ إجراء تلقى دعماً غير مباشر.

وحصل العمل الذي يقوم به **البرنامج** على الثقة في عام ١٩٩٧ بفضل استمرار الدعم القوى من الجهات المانحة المعتادة والجديدة على السواء. ولا يسعنا إلا أن نهنئ المديرة التنفيذية والعاملين معها على إخلاصهم، وعلى جهدهم الدؤوب من أجل التقدم، وقبل كل ذلك، على النتائج الباهرة التي حققوها في تخفيف الجوع والشقاء بين ملايين البشر من أفقر الفقراء.

كوفي عنان
الأمين العام
لمنظمة الأمم المتحدة

جاك ضيوف
المدير العام
لمنظمة الأغذية والزراعة

تمهيد

منذ خمسين عاماً مضت، أصدر الأعضاء في **الأمم المتحدة** "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان". ولكن البشر مازالوا محرومين من واحد من أهم حقوقهم الأساسية، ألا وهو حقهم في الغذاء. فعندما يقدم **برنامج الأغذية العالمي** الغذاء من أجل حياة المتضررين من الكوارث التي هي من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية، وعندما يقدم الغذاء من أجل النمو للأطفال ليأخذ بيدهم في بداية حياتهم، وعندما يقدم الغذاء مقابل العمل إلى الناس لكي يساعدهم على تكوين أصول مادية وتحقيق الاعتماد على الذات، فهو يستجيب في كل ذلك بصورة فريدة وواضحة للتحدي الذي تنادي به حقوق الإنسان.

إن الجوع يصطاد العديد من ضحاياه من بين الفقراء. ولكن أغلب ضحاياه من النساء. فما زالت ملايين النساء يفقدن أطفالهن عند الولادة أو بعيدها، لأن التغذية السليمة كانت تنقصهن أثناء الحمل، وملايين النساء يلدن أطفالاً يبدأون حياتهم وهم مهددين بنقص في الوزن وقابلية للإصابة بالأمراض، بل وبنقص في قدراتهم الذهنية في أغلب الأحيان. فالجوع ينتقل من الأم إلى الطفل. والتقديرات تقول أنه من الممكن تلافي ٥٠ في المائة من حالات الوفاة بين الأطفال بسبب المرض لو قضينا على سوء التغذية. ويساهم **برنامج الأغذية العالمي**، بتقديمه للمساعدات الغذائية للحوامل وأطفالهن، في كسر هذه الحلقة المفرغة من الجوع وسوء التغذية الذين ينتقلان من جيل إلى جيل.

وقد شهد عام ١٩٩٧، العديد من حالات الطوارئ المؤلمة، في منطقة البحيرات الكبرى، وسيراليون، والصومال، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، على سبيل المثال لا الحصر. ولحسن الحظ، فإن هناك دولا أخرى تحسنت فيها حالة الأمن، بحيث استطاع **البرنامج** التركيز على أنشطة الإبلال من الأزمة. فالدروس العملية المستفادة من أنشطة **البرنامج** في مجال الإبلال من الأزمة وإعادة التعمير ستسهل إقامة علاقات متينة بين عمليات الإغاثة وبرامج التنمية، وستكون هي السبيل للانتقال من الإغاثة إلى التنمية، مروراً بمرحلة الإبلال.

إن سعي **البرنامج** في مختلف أرجاء العالم إلى تحسين حياة الفقراء والجوعى لم يكن ممكناً إلا بفضل إخلاص العاملين فيه. ولاشك أن للمعونة الإنسانية ثمناً باهظاً: ففي عام ١٩٩٧، فقد سبعة من موظفي **البرنامج** أرواحهم وهم ينقذون أرواح الآخرين. ويود **البرنامج** أن يتوجه بالشكر إلى شركائه على تعاونهم المستمر، وفي مقدمتهم: أعضاء **المجلس التنفيذي** ومنظمات **الأمم المتحدة** الشقيقة، والوكالات الثنائية والوكالات متعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، وقبل كل هؤلاء، المستفيدين أنفسهم، لما أبدوه من مرونة فائقة، وقدرة على تحويل المساعدات التي تلقوها إلى أداة نافعة من أجل مستقبلهم.

كاثرين بيرتيني

المديرة التنفيذية

مذكرة تفسيرية

جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك.

المليار يعادل ألف مليون.

جميع كميات السلع الغذائية محسوبة بالأطنان المترية، مالم يذكر غير ذلك.

تشمل "بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض" جميع البلدان ذات العجز الغذائي (أي البلدان المستوردة تماما للحبوب) التي لا يتجاوز نصيب الفرد فيها من إجمالي الناتج القومي المستوى الذي يستخدمه **البنك الدولي** في تحديد أهلية البلدان للحصول على مساعدات من **الاتحاد الدولي للتنمية** (وهو ١,٥٠٥ دولارا في عام ١٩٩٦). وفي عام ١٩٩٧، صنفت **منظمة الأغذية والزراعة** ٨٣ بلدا بأنها من "بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض". ويعرِّف تصنيف **منظمة الأمم المتحدة** فئة "أقل البلدان نموا" بأنها "تلك البلدان منخفضة الدخل التي تعاني من معوقات في النمو على المدى الطويل، ولاسيما انخفاض مستوى تنمية الموارد البشرية، أو الضعف الهيكلي الكبير أو الأثنين معا". وفي عام ١٩٩٧، صنفت **الجمعية العامة** ٤٨ بلدا بأنها ضمن "أقل البلدان نموا".

ولا تدل الأوصاف المستخدمة في هذا التقرير أو طريقة عرض المواد به على أي تعبير عن رأي، أيا كان، من جانب برنامج الأغذية العالمي، فيما يتعلق بالوضع القانوني لأية دولة أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو السلطات الموجودة بها، أو بتحديد حدودها.

تسهيلا لقراءة هذا التقرير أوردنا أسماء المنظمات والوكالات بالبنط الأسود واستعملنا القوسين والمزدوجتين في أسماء المؤتمرات واللجان وغيرها – قائمة المختصرات أدناه نوردها لفائدة قارئ التقرير إذا صادف هذه المختصرات في مكان آخر علما بأننا لم نستخدم هذه المختصرات في هذه الوثيقة وإنما أوردنا الأسماء بكاملها أو بأقل قدر ممكن من التعرّف.

المختصر	الاسم الكامل
ACC	اللجنة الإدارية للتنسيق **(الأمم المتحدة)**
ADRA	وكالة السبتيين للتنمية والإغاثة
ALITE	فريق التدخلات الإمدادية المعزز لحالات الطوارئ **(برنامج الأغذية العالمي)**
CEC	لجنة الجماعة الاقتصادية الأوروبية
CFA	لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها **(برنامج الأغذية العالمي)**
CIDA	الوكالة الكندية للتنمية الدولية
CIN	اللجنة الدولية للتغذية
CP	البرامج القطرية **(برنامج الأغذية العالمي)**
CSB	خليط الذرة بالصويا

CSN	مذكرة الاستراتيجية القطرية **(الأمم المتحدة)**
CSO	مخطط الإستراتيجية القطرية **(برنامج الأغذية العالمي)**
DHA	إدارة الشؤون الإنسانية **(الأمم المتحدة)**
DPKO	إدارة عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة
DPRK	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
DRC	جمهورية الكنغو الديمقراطية (زائير سابقا)
DSC	تكاليف الدعم المباشر
ISC	تكاليف الدعم غير المباشر
ECHA	اللجنة التنفيذية للشؤون الانسانية **(الأمم المتحدة)**
ECOSOC	المجلس الاقتصادي والاجتماعي **(الأمم المتحدة)**
EMOP	عملية طوارئ **(برنامج الأغذية العالمي)**
EU	الاتحاد الأوروبي
FAC	اتفاقية المعونة الغذائية
FAO	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
FFW	الغذاء مقابل العمل
FIVIMS	نظام معلومات هشاشة أوضاع الأمن الغذائي ورسم خرائطها
FMIP	برنامج تحسين الإدارة المالية **(برنامج الأغذية العالمي)**
FOB	التسليم على ظهر المركب
GIEWS	النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر **(منظمة الأغذية والزراعة)**
IASC	اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات
ICRC	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
IDPs	النازحون
IEFR	الاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ **(برنامج الأغذية العالمي)**
IFAD	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
INTERFAIS	النظام العالمي للمعلومات بشأن المعونة الغذائية **(برنامج الأغذية العالمي)**
IRA	حساب الاستجابة العاجلة التابع للاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ **(برنامج الأغذية العالمي)**
ITSH	النقل الداخلي والتخزين والمناولة
LTSH	النقل البري والتخزين والمناولة
JPO	الموظفون المهنيون المبتدئون
LDC	أقل البلدان نموا
LIFDC	بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض
M&E	المتابعة والتقييم
MAP	الإدارة وتقييم الأداء
MCH	صحة الأمومة والطفولة

MOU	مذكرة التفاهم
NGO	منظمة غير حكومية
OCHA	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية **(الأمم المتحدة)**
PRO	عمليات الإغاثة الممتدة **(برنامج الأغذية العالمي)**
PSA	دعم البرامج والإدارة **(برنامج الأغذية العالمي)**
SCR	قرار مجلس الأمن
SO	العمليات الخاصة **(برنامج الأغذية العالمي)**
SPA	خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية
UN	منظمة الأمم المتحدة
UNCAS	خدمات الأمم المتحدة الجوية المشتركة
UNDAF	إطار مساعدات الأمم المتحدة للتنمية
UNDG	فريق الأمم المتحدة الإنمائي
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلم **(منظمة اليونسكو)**
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة **(منظمة اليونيسيف)**
UNSECOORD	منسق الأمم المتحدة للأمن
UNV	متطوعو الأمم المتحدة
USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
VAM	وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها **(برنامج الأغذية العالمي)**
WFP	برنامج الأغذية العالمي **(البرنامج)**
WHO	منظمة الصحة العالمية

مساعدة الفقراء الجوعى: الأحداث والقضايا الرئيسية في عام ١٩٩٧

٥٢,٩ مليون مستفيد

١- السكان الذين يعيشون خارج دائرة الاهتمام السياسي والاقتصادي، والفلاحون الذين يعيشون في المناطق الريفية الفقيرة حيث تُحجم أغلب البنوك عن استثمار رؤوس أموالها، والأسر التي تعيش بلا مورد وتتزاحم في الأزقة حيث فرص العمل نادرة وظروف المعيشة متدهورة، والنساء اللواتي يبحثن عن الرعاية الطبية، واللاجئون الذين لا أمل لهم إلا العودة إلى أوطانهم، والأطفال الذين يتطلعون إلى التعليم كوسيلة لمستقبل أفضل، وضحايا الفيضانات والجفاف والصراعات التي هي من صنع الإنسان: هؤلاء هم المستفيدون من **برنامج الأغذية العالمي**، فقد رأى ٥٢,٩ مليون مستفيد من المساعدات الغذائية التي قدمها **البرنامج** في عام ١٩٩٧ شعاعاً من أمل، وحصلوا على طعام كانوا في أمس الحاجة إليه لينقذهم من الجوع والبؤس الذي يعيشون.

٢- وقدم **البرنامج** معونات إغاثة لنحو ٢٩,١ مليون نسمة: منهم ٢١,٤ مليون نسمة حصلوا على هذه المعونة عن طريق عمليات الطوارئ، و ٧,٧ عن طريق عمليات إغاثة ممتدة. وكان ١٩,١ مليون نسمة من ضحايا الكوارث التي هي من صنع الانسان (٤,٢ مليون لاجئ أو عائد، و١٤,٩ مليون من النازحين) و١٠ ملايين من ضحايا الكوارث الطبيعية مثل، الجفاف والفيضانات وفشل المحاصيل. ووصلت المساعدات الإنمائية التي يقدمها **البرنامج** إلى ٢٣,٨ مليون نسمة آخرين: منهم ٩,٨ مليون حصلوا عليها عن طريق مشروعات لتنمية الموارد البشرية، و١٤ مليون عن طريق مشروعات للبنيات الأساسية والتنمية الزراعية أو الريفية. وبلغت نسبة المستفيدين في إفريقيا ٣٩ في المائة، وفي آسيا والمحيط الهادئ ٣٧ في المائة، وفي إقليم البحر المتوسط والشرق الأوسط ورابطة الدول المستقلة ١٥ في المائة، وفي إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ٩ في المائة.

٣- وقد زاد عدد المستفيدين بنسبة ١٧ في المائة في عام ١٩٩٧ عنه في عام ١٩٩٦. ويرجع السبب الرئيسي في هذه الزيادة إلى زيادة عدد المستفيدين من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، حيث زاد عددهم بنحو ٣ ملايين مستفيد، بالإضافة إلى زيادة عدد المستفيدين في إفريقيا وأمريكا اللاتينية كنتيجة لظاهرة "إعصار النينو". كما أن الزيادة في تسليمات الأغذية إلى المشروعات الإنمائية سمحت **للبرنامج** أن يصل إلى أعداد متزايدة من السكان عن طريق مساعدات إنمائية.

٤- واستطاع **البرنامج** – بفضل سخاء الجهات المانحة – أن يواصل عمله في إنقاذ حياة البشر في حالات الطوارئ، وأن يحقق الأمن الغذائي في المجتمعات الفقيرة، وأن يستثمر في البشر عن طريق برامج التغذية والصحة والتعليم. وقد وصلت الموارد التي وضعت تحت تصرف **البرنامج** في عام ١٩٩٧ إلى ١,٣١١ مليون دولار، خصص منها ٢٦,٤ في المائة للتنمية، و٢٤,٣ في المائة لعمليات الإغاثة الممتدة، و٤٤,٤ في المائة لعمليات الطوارئ (بما فيها حساب الاستجابة العاجلة والعمليات الخاصة)، و٤,٩ في المائة للأنشطة الأخرى (بما فيها المساهمات الثنائية والموظفين المهنيين المبتدئين).

٥- وزادت السلع المشحونة أو المشتراة محلياً بنحو ٢٨ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٦، لتصل بذلك إلى ٢,٧ مليون طن، بخلاف المساهمات الثنائية، تزيد إلى ٢,٩ مليون طن إذا أضفنا هذه المساهمات. وترجع الزيادة عن العام السابق إلى الكميات المرحلة من عام ١٩٩٦ والتي كانت كبيرة بصورة استثنائية: فهناك مساهمات كبيرة (أغلبها للتنمية) لم تتأكد إلا في أواخر عام ١٩٩٦، وسلمت أغذيتها في أوائل عام ١٩٩٧. كما أن انخفاض تكاليف السلع سمح **للبرنامج** بأن يشتري كميات أكبر بنفس القيمة الدولارية (انخفض متوسط تكلفة الطن من ٢٧٥ دولاراً إلى ٢٣٥ دولاراً).

عام ١٩٩٧ بالأرقام

ساعد البرنامج ٥٢,٩ مليون نسمة من أشد الناس فقراً في مختلف أرجاء العالم، منهم:
١٩,١ مليون نسمة من ضحايا الكوارث التي هي من صنع الانسان
١٠ ملايين نسمة من ضحايا الجفاف أو الكوارث الطبيعية
٢٣,٨ مليون نسمة تلقوا مساعدات إنمائية

مجموع الكميات التي شحنها البرنامج أو اشتراها محليا بلغ ٢,٧ مليون طن، منها:
١,٠١٦ مليون طن للمشروعات الإنمائية
١,٠٧٨ مليون طن لعمليات الطوارئ
٠,٦٣٠ مليون طن لعمليات الإغاثة الممتدة
بلغت تسليمات المشروعات الإنمائية لأقل البلدان نمواً أكثر من ٥٠ في المائة
بلغت التسليمات المشروعات الإنمائية لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض ٩٣ في المائة

مجموع الإنفاق بلغ ١ ١٩٩ مليون دولار
٣١ في المائة من النفقات التشغيلية انفق على الأنشطة الإنمائية، و٦٩ في المائة على أنشطة الإغاثة
مثلت النفقات التشغيلية في أقل البلدان نمواً نسبة ٦٠ في المائة

الموارد التي تلقاها البرنامج بلغت ١ ٣١١ مليون دولار، منها:
٣٤٧ مليون دولار مساهمات في مشروعات إنمائية
٥٨١ مليون دولار مساهمات في مشروعات عمليات الطوارئ (بما فيها حساب الاستجابة العاجلة والعمليات الخاصة)
٣١٩ مليون دولار مساهمات في عمليات الإغاثة الممتدة
٦٤ مليون دولار مساهمات ثنائية وغيرها.

الأنشطة الجارية، في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧، هي:
١٥١ مشروعاً إنمائياً جارياً، تمثل التزامات قدرها ١,٨ مليار دولار، و٥,١ مليون طن سلع
٤٦ عملية طوارئ، تمثل التزامات قدرها ٨٣٥ مليون دولار، و١,٦ مليون طن سلع
٢٢ عملية إغاثة ممتدة، تمثل التزامات قدرها ٤٨٦ مليون دولار، و٠,٨٥ مليون طن سلع

الالتزامات الجديدة التي أجيزت عام ١٩٩٧ هي:
١٢ مشروعاً إنمائياً جديداً و٥٩ مراجعة للمشروعات، بتكلفة قيمتها ١٨٥ مليون دولار، و٠٠٠ ٣٧٩ طن سلع
٤٠ عملية طوارئ جديدة، بتكلفة قيمتها ١,٠٣١ مليون دولار، و٠٠٠ ٩٧٣ ١ طن سلع
١٢ عملية إغاثة ممتدة جديدة، بتكلفة قيمتها ٢٢٠ مليون دولار، و٠٠٠ ٣٣٤ طن سلع

المعونة الغذائية العالمية بلغت ٦,٦ مليون طن
مقابل ٦,٦ مليون طن عام ١٩٩٦، و١٦,٩ مليون طن عام ١٩٩٣:

زاد نصيب **البرنامج** من المعونة الغذائية العالمية إلى ٤١ فى المائة عام ١٩٩٧، مقابل ٣٣ فى المائة عام ١٩٩٦ و٢٢ فى المائة عام ١٩٩٣.

زيادة القيمة التغذوية إلى حدها الأقصى

إذا قارنا الحصة الغذائية منذ عشر سنوات بتكاليفها اليوم، سنخرج بنتيجتين: أن تكاليف الحصة الغذائية الآن تصل إلى نصف مثيلتها منذ عشر سنوات، وأن القيمة التغذوية أكبر كثيرا.

والسبب الرئيسي في انخفاض تكلفة الحصة هو الاستغناء عن السلع غالية الثمن مثل منتجات الألبان واللحوم والأسماك المعلبة، وإحلال أغذية زهيدة الثمن ولكنها ذات قيمة غذائية مرتفعة مثل الفاصوليا والبازلاء والعدس. فالحصة اليومية الكاملة المعتادة لأي لاجئ، والتي تحتوي على الذرة، والبقول، والزيت، والأغذية المخلوطة، والسكر، والملح، تتكلف ١٥ سنتاً أمريكياً (فوب أسعار السلع)، بينما أي وجبة مماثلة مشتقة من البروتين الحيواني تتكلف (مع ثبات الأسعار الأخرى) نحو ٢٤ سنتاً أمريكياً منذ عشر سنوات. كما أن كفاءة النقل وتحديد الأهداف بدقة، سمحا بتحقيق وفورات أخرى. والمقصود من الحصص الحالية هو أن تعطى تغذية كاملة، مع إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الإنسان من العناصر الغذائية الدقيقة. وأصبح هناك المزيد من الاهتمام بأنواع الأطعمة التي يفضلها المستفيدون بحكم ثقافتهم.

متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي للأغذية

واصل **البرنامج** في عام ١٩٩٧ تنفيذه للتوصيات الواردة في خطة العمل التي وضعها "مؤتمر القمة العالمي للأغذية". فمن بين الأهداف السبعة والعشرين التي تتضمنها الالتزامات السبعة الواردة في خطة العمل، هناك ١٩ هدفاً تتصل اتصالاً مباشراً بأنشطة **البرنامج**، ويساند **البرنامج** بالتزاماته من الموارد ٦٦ تدبيرا من التدابير الداخلة في هذه الأهداف مساندة مباشرة.

ومن أبرز المبادرات التي اتخذها **البرنامج** في عام ١٩٩٧:

مناقشة **المجلس التنفيذي** وثيقتين للسياسات في عام ١٩٩٧، أولاهما تحلل "تأثيرات خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية على **البرنامج**" والثانية، تبين كيفية مساهمة **البرنامج** – من خلال اختصاصاته وبرامجه ومشروعاته ومبادراته الأخرى – في تحقيق هذه الأهداف. وتضمنت هذه الورقة قائمة بأهم المؤشرات التي تبين كيفية اتفاق أنشطة **البرنامج** مع خطة عمل المؤتمر.

أصبح **البرنامج**، بالتعاون الوثيق مع **منظمة الأغذية والزراعة** و**الصندوق الدولي للتنمية الزراعية**، عضواً عاملاً في الشبكة الخاصة بالتنمية الريفية والأمن الغذائي التابعة **للجنة التنسيق الإدارية**، وهي الشبكة المسؤولة عن الابلاغ المشترك بين الوكالات عن متابعة أعمال المؤتمر، كما شارك **البرنامج** بنشاط في منبر المناقشة الذي نظمته **منظمة الأغذية والزراعة** لمناقشة استراتيجيات الزراعة الإقليمية.

شارك **البرنامج** بنشاط في مجموعة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بنظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع الغذائية ورسم خرائطها. وهي مبادرة قامت بها **منظمة الأغذية والزراعة**.

- الاهتمام بالتفكير الإيجابي في كيفية تشجيع الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، مع إجراء ثلاث دراسات حالة.

بدأ **البرنامج** فى إعداد كتالوج للمؤسسات التى لها خبرة ببرامج المعونة الغذائية لمساعدة الحكومات الوطنية فى إعداد برامجها الخاصة بالمعونة الغذائية، وتصميم هذه البرامج وإدارتها.

العمليات في مختلف أنحاء العالم

٦- في نهاية عام ١٩٩٧، كان **البرنامج** ينفذ عمليات في ٧٦ بلداً، أي أقل من عدد البلدان التي كان يعمل فيها عام ١٩٩٦ بثمانية بلدان. وإن ظلت إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تستأثر بالجزء الأكبر من المساعدات التي يقدمها **البرنامج**. وأنفق **البرنامج** ٤٧ في المائة تقريباً من نفقات التشغيل في ٣٥ بلداً ليستفيد منها ٢٠,٥ مليون شخص. وفي البلدان التي لاحت فيها أفق السلام – مثل أنغولا ورواندا وليبيريا – بدأ **البرنامج** جهوداً صادقة لتعزيز انتعاشها. فقد وجهت المعونة إلى إعادة توطين النازحين، كما أن المشروعات الصغيرة التي تتم بأسلوب الغذاء مقابل العمل استهدفت إصلاح البنيات الأساسية، وحماية البيئة، والأنشطة المولدة للدخل. ولكن، في بعض الحالات، مثل سيراليون، تدهورت الأوضاع من جديد لتصيب التفاؤل في مقتل.

٧- وقد سمح النهج الإقليمي الذي اتبعه **البرنامج** في علاج أزمة **البحيرات الكبرى** بالمواجهة المرنة للمتغيرات السريعة في احتياجات المستفيدين من الأغذية في ستة بلدان ضمن هذه العملية، وهي: بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) وجمهورية الكونغو ورواندا وتنزانيا وأوغندا. ففي بوروندي، كان لسنوات القتال المتتالية، ونزوح الأهالي، وتأثير الحظر الذي فرض في أغسطس/آب ١٩٩٦ نتائج خطيرة على الأمن الغذائي لأغلب المجموعات السكانية الضعيفة. بالإضافة إلى ١,٦ مليون مستفيد حصلوا على مساعدات من العملية الإقليمية، قدم **البرنامج** معونات إلى ١,٤ مليون شخص من ضحايا الفيضانات في تنزانيا، و ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من ضحايا الجفاف في أوغندا، و١٦٥ ٠٠٠ لاجئ سوداني في أوغندا، و٢٥٧ ٠٠٠ نازح بسبب القتال في شمال أوغندا.

رواندا

كان عام ١٩٩٧ عاماً آخر من أصعب الأعوام بالنسبة لرواندا، ولكنه شهد عودة ٧٥٠ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا)، تلاهم ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ رواندي آخر عادوا من تنزانيا. وفي أوائل عام ١٩٩٧، كان المجتمع الرواندي هشاً للغاية: فقد عاد ٢٠ في المائة من السكان لتوهم من الخارج، وكانت هناك ٣٠ في المائة من الأسر ترأسها نساء، في الوقت الذي تستضيف فيه السجون ١٣٠ ٠٠٠ سجين، وانخفض الإنتاج الزراعي عن مستواه قبل سنوات الحرب، وأصبح الأمر بحاجة إلى ٢٥٠ ٠٠٠ منزل جديد لإيواء العائدين، ولم يكن الاقتصاد أو البنية الأساسية الاجتماعية قد نهضا من عثرتهما بعد. وبالإضافة إلى كل ذلك، فإن حالة الأمن واصلت تدهورها، الأمر الذي أدى إلى انسحاب جزئي لوكالات **الأمم المتحدة** من المناطق الشمالية من البلاد. وفي هذه الفترة، لقي أربعة من موظفي **البرنامج** مصرعهم. وكان على **البرنامج** أن يواصل عمله في ظل هذه الظروف بالغة التعقيد والصعوبة.

وفي أوائل عام ١٩٩٧، كان توزيع الأغذية يتم بحرية على العائدين إلى رواندا. ففي هذه الفترة، تم توزيع ٧٨ ٠٠٠ طن من الأغذية على نحو ٨٨٠ ٠٠٠ شخص في المتوسط شهرياً. وبحلول منتصف العام، كان عدد اللاجئين يكاد يكون صفراً، وبدأ **البرنامج** تدريجياً في زيادة مساعداته لدعم أنشطة التعمير ودمج العائدين في مجتمعاتهم، من خلال المشروعات التي تتم بأسلوب الغذاء مقابل العمل وبرامج التغذية التكميلية. وأعطى **البرنامج** اهتماماً خاصاً للأسر الضعيفة في الأقسام الإدارية والمجتمعات التي تعاني من العجز الغذائي الهيكلي أكثر من غيرها. واستطاع **البرنامج** أن يوزع نحو ٤٣ ٠٠٠ طن من الأغذية لدعم المشروعات التي تتم بأسلوب الغذاء مقابل العمل، معطياً المعونة الغذائية أهمية كبيرة في إصلاح الإطارات والبنيات الأساسية الاجتماعية. وقد ساعدت هذه المعونة في إعادة بناء ١١ ٧٤٨ منزلاً، وإصلاح ١ ٣٣١ هكتاراً من أراضي المستنقعات، وتوزيع مساعدات لوقاية البذور على نحو ٥٢٦ ٠٠٠ مزارع، ودعم ٢٣ برنامجاً لإكثار البذور، وإقامة ١٢٤ حديقة مدرسية. وبالإضافة إلى كل ذلك، قدم **البرنامج** معونات إلى ٢٨٠ مركزاً للتغذية، استفاد منها ٦٠ ٦٠٠ شخص في كل شهر.

٨- وفي الوقت الذي سمح فيه تحسن حالة الأمن ببدء أعمال التعمير في **ليبيريا**، فقد تدهورت حالة الأمن في **سيراليون** عام ١٩٩٧، الأمر الذي اضطر معه **البرنامج** إلى التحول إلى استراتيجية الطوارئ. فمع توقيع حكومة سيراليون وثوار الجبهة الثورية المتحدة لاتفاقية السلام، وتراجع الحرب الأهلية بصورة ملموسة في أغلب المناطق في أوائل عام ١٩٩٧، انخفض التوزيع العام للأغذية، وبدأت أنشطة إعادة التوطين والتعمير. ولكن هذا الاتجاه الإيجابي انهار فجأة عندما قام انقلاب عسكري بعزل الرئيس المنتخب في ٢٥ مايو/أيار ١٩٩٧. وكانت النتيجة إجلاء جميع موظفي **البرنامج** والموظفين الدوليين من وكالات **الأمم المتحدة** الأخرى. وهرب ٤٠ ٠٠٠ لاجئ إلى غينيا، بالإضافة إلى أعداد غير معروفة شُردت من ديارها. ونهب الجنود المتمردون ٢ ٥٠٠ طن من الأغذية من مخزونات **البرنامج** والمنظمات غير الحكومية. بينما واصل الموظفون المحليون **للبرنامج** عملية توزيع الأغذية من المخزونات المتبقية عندما كانت ظروف الأمن تسمح بذلك.

٩- ونتيجة للمحاصيل الهزيلة في المناطق الشمالية والغربية من **السودان** في ١٩٩٦/١٩٩٧، كثف **البرنامج** من أسلوب الغذاء مقابل العمل في المناطق المقصودة. وبفضل مشاركة المنظمات غير الحكومية والمصالح الحكومية، التي قدمت مُدخلات تكميلية من الموظفين، والبنود غير الغذائية، وعمليات المتابعة والإشراف، استطاع **البرنامج** أن يحسن من فرص الحصول باستمرار على مصادر أرخص وأضمن لمياه الشرب التي يحتاجها أفراد الأسرة والحيوانات عن طريق بناء وإصلاح شبكات المياه في الريف، وأن يلبي الاحتياجات الفورية من الأغذية لأغلب السكان الضعفاء في المناطق التي سبق تحديدها كمناطق ينعدم فيه الأمن الغذائي، وأن يساهم في تحسين أوضاع المرأة بتدريبها على المهارات التي تمكنها من ممارسة أنشطة مدرة للدخل، وتحسين البنيات الأساسية للتعليم في القرى المحددة لذلك.

١٠- وظل **إقليم آسيا والمحيط الهادي** هو أكبر المستفيدين من المعونة الغذائية لأغراض التنمية. ووصلت أنشطة **البرنامج** في ١٤ بلداً من هذا الإقليم إلى ١٩,٤ مليون نسمة، في الوقت الذي استأثر فيه الإقليم بنسبة ٢٨ في المائة من النفقات التشغيلية **للبرنامج** في عام ١٩٩٧. وكان البرنامج قد واصل في الماضي دعم البرامج الرئيسية للغذاء مقابل العمل، مُمكناً بذلك فقراء الريف من تحسين الأمن الغذائي لأسرهم. وشملت مساعدات **البرنامج** دعم برامج تخفيف وطأة الكوارث ومشروعات لإقراض الفقيرات (بنغلاديش)، وتعزيز قدرات المجتمعات المحلية الريفية في اختيار وتنفيذ البنيات الأساسية المحلية (الصين والهند ونيبال) وبرامج إحياء المتضررين من الحرب (كمبوديا وطاجيكستان)، والدعم التغذوي والصحي لمجموعات ضعيفة محددة (الهند وفيتنام وباكستان)، ودعم التعليم (بهوتان ونيبال وباكستان)، والتركيز على الأنشطة النسائية في أفغانستان.

١١- وبالإضافة إلى الوضع المأسوي في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، فقد قدم **البرنامج** معونات إغاثة لمساعدة المزارعين من ضحايا الأعاصير والفيضانات في لاوس أثناء فترتي الغرس والحصاد، كما ساعد ١,٢ مليون أفغاني تضرروا من تصاعد القتال في بلدهم. وواصل **البرنامج** – ولو بدرجة أقل من السابق – مساعداته إلى اللاجئين (لاجئو بهوتان في نيبال، ولاجئو أفغانستان في باكستان، ولاجئو ميانمار في بنغلاديش) وإلى النازحين في سريلانكا.

جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

تسببت الكوارث الطبيعية التى حدثت فى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية فى أعوام ١٩٩٥ و١٩٩٦ و١٩٩٧ فى انتكاسة حادة للزراعة، زاد من حدتها المشكلات الهيكلية الموجودة فى إنتاج الأغذية. وفى فبراير/شباط ١٩٩٧، وجه **البرنامج** نداء للحصول على ١٠٠ ٠٠٠ طن من المساعدات الغذائية للمرحلة الثالثة من عمليته هناك، لكى يقدم الدعم الغذائى لنحو ٣٠ فى المائة من الأطفال دون سن الخامسة في دور الحضانة ورياض الأطفال.

وفى مارس/آذار ١٩٩٧، قامت المديرية التنفيذية **للبرنامج** بزيارة جمهورية كوريا لتقدير الحالة. وكانت الظروف صعبة للغاية، وبخاصة الأوضاع الصحية والغذائية للأطفال، حيث أصبحت مصدراً للقلق الشديد. ونتيجة لذلك، زاد **البرنامج** من التزامه بتقديم ١٠٠ غرام من الحبوب كحصة طارئة لنحو ٢,٦ مليون طفل فى سن السابعة فأقل، بالإضافة إلى معونة غذائية إضافية لمليون مريض في المستشفيات، و ١,١ مليون شخص يعملون في إحياء الزراعة بأسلوب الغذاء مقابل العمل.

وفى يونيو/حزيران قام **البرنامج** – استجابة لنداء خاص من **البرنامج** و**منظمة الأغذية والزراعة** – بزيادة حصة الحبوب لنحو ٢,٦ مليون طفل من ١٠٠ غرام إلى ٢٥٠ غراماً يومياً. وفى نوفمبر/تشرين الثانى، ونظراً للاستجابة الرائعة من المجتمع الدولى فى عام ١٩٩٧، قام **البرنامج** – بالتشاور مع **منظمة اليونيسيف** بزيادة جديدة لحصة الأطفال لتصبح ٣٥٠ غراماً يومياً طوال أشهر الشتاء.

ورغم أن حالة الأمن الغذائى مازالت خطيرة، فإن المستويات غير المسبوقة من المعونة الغذائية إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ساعدت في الحد من انتشار سوء التغذية.

١٢- مع وجود ٨,٣ مليون مستفيد في **إقليم البحر المتوسط والشرق الأوسط ورابطة الدول المستقلة**، أصبح هذا الإقليم يستأثر بنسبة ٢٠ في المائة من النفقات التشغيلية **للبرنامج**. وقد ركزت الأنشطة الإنمائية على البلدان التي تحتاج إلى المعونة الغذائية أكثر من غيرها مثل اليمن وغزة والضفة الغربية. أما في البلدان التي تحقق مستويات أعلى من التنمية (مصر والأردن والمغرب وسورية) فإن **البرنامج** يسعى إلى تعظيم تأثير أنشطته على تدعيم القدرات المحلية والوطنية، مع تشجيع نُهج المشاركة. وفي **يوغسلافيا سابقاً** و**رابطة الدول المستقلة**، يواصل **البرنامج** شحذ أدواته لتحديد أشد السكان فقراً. وزاد **البرنامج** من أنشطة التأهيل الموجهة إلى المجموعات الضعيفة، مع التركيز بصفة خاصة على النساء. وابتداء من أول يناير/كانون الثاني ١٩٩٧، تولى **البرنامج** المهام التي كانت تقوم بها **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** في توزيع المعونة الغذائية في **البوسنه والهرسك**. أما في **العراق**، فمع اقتراب توزيع الأغذية طبقاً لقرار **مجلس الأمن** رقم ٩٨٦ من المستويات المقررة، بدأ **البرنامج** يقلل تدريجياً من برنامج مساعدات الطوارئ من ٢,١٥ مليون مستفيد إلى ما يربو قليلاً على مليون شخص من المحتاجين. وفي عام ١٩٩٧، وزع **البرنامج** ٧٩ ٠٠٠ طن من أغذية الطوارئ على الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية وغيرهم من المجموعات الضعيفة في هذه المنطقة.

قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ ودور البرنامج في العراق

أصدر **مجلس الأمن** قراره رقم ٩٨٦ **(**برنامج النفط مقابل الغذاء**)**، من أجل المساعدة فى تخفيف الحالة الصحية والتغذوية الخطيرة لسكان العراق، وهو القرار الذي مكن العراق من بيع نفط بقيمة ٢,١٤ مليار دولار كل ستة أشهر لكى يشتري أغذية ومواد أخرى. وأصبح **البرنامج** مسؤولا عن توزيع تشكيلة أغذية شهرية تتكون من ١٢ سلعة على ٣,١ مليون شخص شمال العراق، وعن مراقبة كفاءة توزيع الأغذية وعدالتها وكفايتها في جميع أنحاء العراق.

وفى واحدة من أكبر العمليات التى قام بها **البرنامج**، استطاع توزيع أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ من الأغذية عن طريق شبكة لوجستية تتكون من مخزنين مؤقتين فى المنطقة الوسطى والجنوبية وثلاثة مخازن فى المنطقة الشمالية. وعين **البرنامج** ثمانية موظفين دوليين و٢٦٦ موظفاً محليا لتنفيذ عملية الإمداد. ووصلت الحصص الغذائية إلى سكان المنطقة الشمالية عن طريق ٠٠٠ ٨ جهة مختلفة لتوزيع الأغذية. وفى إطار دوره الرقابى طبقاً لقرار **مجلس الأمن** رقم ٩٨٦، عين **البرنامج** ٣٧ مراقباً دولياً، وأكثر من ٢٠٠ مراقب محلى للإشراف على توزيع ما يقرب من أربعة ملايين طن من الأغذية فى مختلف أنحاء العراق. وقام المراقبون بمتابعة حركة كل سلعة من وصولها إلى الصوامع والمطاحن والمخازن إلى أن تصل إلى جهات التوزيع والأسر المستفيدة ضماناً لعدالة التوزيع. وبنهاية عام ١٩٩٧، كان **البرنامج** قد نفذ أكثر من٠٠٠ ٢٢٤ عملية متابعة فى مختلف أنحاء البلاد، بما فى ذلك القيام بنحو أربعة آلاف زيارة لمرافق تخزين الأغذية، بالإضافة إلى القيام بنحو ٠٠٠ ١٤٢ عملية تفتيش لدى الأسر و٠٠٠ ٧٨ عملية تفتيش على جهات توزيع الأغذية.

١٣- كان **للبرنامج** في **إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي** بنهاية عام ١٩٩٧، ١٢ مكتباً عاملاً، تمثل ٥ في المائة من الأنشطة التشغيلية **للبرنامج** في عام ١٩٩٧. واستفاد من الأنشطة الإنمائية وأنشطة الإغاثة نحو ٤,٧ مليون شخص. وفي عام ١٩٩٧، واصل **البرنامج** مساندته لجهود الحكومة والمجتمعات المحلية لزيادة فرص حصول أشد الأسر فقراً على الموارد الإنتاجية عن طريق الأنشطة المدرة للدخل. وفي البلدان الأكثر تقدماً، بدأ **البرنامج** يساعد الحكومات في إقامة هياكل جديدة للأمن الغذائي. وركزت أنشطة التنمية البشرية على الأطفال دون سن الخامسة، والأمهات الحوامل والمرضعات، والأطفال دون سن المدرسة. وفي ثمانية بلدان من بلدان الإقليم الأثنى عشر، أضاف **البرنامج** عناصر مغذية دقيقة لزيادة القيمة التغذوية للبرامج التي ينفذها. ففي هاييتى، بدأ الأطفال يحصلون على "الأكاميل"، وهو منتج غذائي مفيد. وفي **بوليفيا**، دعم **البرنامج** مشروعاً لإضافة عنصر الحديد إلى دقيق القمح في جميع أنحاء البلاد. وبالإضافة إلى الدراسة التي أجريت عن مشروعات **البرنامج** في أمريكا اللاتينية، فقد وافق **المجلس التنفيذي** على أن يواصل **البرنامج** تركيزه على السكان الأصليين، الذين يعيشون في ظل الفقر المدقع، والذين يعتبرون هدفاً مناسباً للمعونة الغذائية. وركزت مشروعات التنمية الأخرى على إدارة تجمعات المياه بطريقة اقتصادية ومفيدة للبيئة في آن واحد.

١٤- ساعدت معونات الإغاثة لضحايا الإعصار "ليلي" في **كوبا**، وضحايا الجفاف في **هاييتى**، والعائدين والنازحين في **غواتيمالا**. وفي أواخر عام ١٩٩٧، تعرض الإقليم لتأثير "إعصار النينو". وسمح فتح المكتب الإقليمي لأمريكا الوسطي في ماناغوا **للبرنامج** بأن يبدأ في تنفيذ مشروع إقليمي طارئ لمواجهة خسائر "النينو" في ٥ بلدان هي: السلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما.

إعصار النينو: التخطيط يعني التكيف أيضاً

عندما واجه **البرنامج** احتمال حدوث ظاهرة *النينو* النشطة للغاية فى إفريقيا الجنوبية عام ١٩٩٧، شكل فريق مهام عالمى بغرض الاستعداد لتلافى أسوأ النتائج المحتملة لهذه الظاهرة، على أساس الخبرة المكتسبة من الجفاف الذي حدث فى إفريقيا الجنوبية فى ١٩٩٢/١٩٩١. وتم جمع المعلومات ونشرها على الجهات المانحة والحكومات والمنظمات غير الحكومية. ثم جمعت تقديرات احتمالات التعرض لهذه الظاهرة مع تحليل الإمداد ووضعت كلها فى خطة طوارئ إقليمية. واستعد **البرنامج** وشركاءه للاستجابة إلى احتياجات الأغذية بطريقة سريعة ومحسوبة ومنسقة. كما أعدت عمليات طوارئ لأمريكا الوسطى والجنوبية، وأجريت دراسات لتحديد الاحتياجات الإمدادية فى بابوا غينيا الجديدة، والاحتياجات الشاملة لإندونيسيا، وهما دولتان أصيبتا بخسائر فادحة بسبب الجفاف.

أما فى إفريقيا، فإن ظاهرة "النينو" لم تحدث جفافاً وإنما تسببت فى فيضانات كاسحة. ومرة أخرى واجه **البرنامج** ظروفاً طبيعية لم تكن متوقعة، وكان عليه أن يستجيب بمرونة. فقد رأى **البرنامج** ضرورة نقل الأغذية بالطائرات إلى آلاف السكان الذين انقطعت صلتهم بالعالم بسبب المياه التى ترتفع باستمرار فى الصومال وكينيا. ورغم أن عملية الاستعداد لمواجهة الجفاف فى إفريقيا الجنوبية لم تنفذ بالكامل فى عام ١٩٩٧، إلا أنها كانت تجربة مفيدة بالنسبة للتخطيط لحالات الطوارئ، مما سيساعد **البرنامج** على الاستجابة العاجلة بكفاءة لحالات الطوارئ المحتملة في المستقبل.

وقد ألحقت ظاهرة "النينو" أضراراً بالغة بالشاطئ الآخر للمحيط الأطلسى: فقد سببت جفافاً فى أمريكا الوسطى وفيضانات فى أمريكا الجنوبية. وبدأ **البرنامج** عملية طوارئ إقليمية فى خمسة من بلدان أمريكا الوسطى **(**السلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما**)** لمساعدة المزارعين الذين تضرروا من نقص المحاصيل. ووضعت استراتيجية لشراء السلع محلياً موضع التنفيذ، مصحوبة بشراء سلع غير متوافرة محلياً. وفى نفس الوقت، دمرت الفيضانات الشواطئ والأراضى الداخلية فى أمريكا الجنوبية، مسببة انهيارات أرضية وتآكل التربة وتدمير المحاصيل، وبالأخص فى بيرو وبوليفيا. ونفذ **البرنامج** عملية طوارئ سريعة في إكوادور، وأوفد بعثات لتقدير المشكلات في بيرو وبوليفيا وباراغواى.

الخطة الإستراتيجية والمالية:
التقدم المحرز في عام ١٩٩٧

لمحة عن الميزانية الكلية والإنفاق في البرنامج

١٥- كان المستوى المرخص به لميزانية البرنامج الكلية للفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧ هو ٣ ١٠٠ مليون دولار. وخصص من هذا المبلغ ٢ ٨٦١ مليون دولار للسلع والنقل والتسليم وغيرها من تكاليف الدعم المباشر الأخرى، و٢٢٨,٩ مليون دولار للعنصر المقابل للدعم البرامجي والإداري في الميزانية، ثم أعيد تقدير ميزانية دعم البرامج والإدارة فيما بعد لتصبح ٢٣٣,٩ مليون دولار، خفضت بعد ذلك إلى ٢٢٦,٤ مليون دولار لتتسق مع مستويات التشغيل.

١٦- وفي عام ١٩٩٧، بلغ مجموع نفقات **البرنامج** ١٩٩ ١ مليون دولار. وغطت هذه النفقات تكاليف: السلع، والنقل البحري، والنقل البري والتخزين والمناولة، وتكاليف الدعم المباشر وغير المباشر. وكما يتبين من الجدول التالي، فإن أغلب النفقات في عام ١٩٩٧ ذهبت إلى الأغذية. وعند توزيع النفقات على الفئات البرامجية الرئيسية الثلاث، كانت النتيجة كما يلي: (أ) التنمية – ٣٤٠ مليون دولار، (ب) عمليات الإغاثة الممتدة – ٢٣٥ مليون دولار، (ج) عمليات الطوارئ، بما فيها حساب الاستجابة العاجلة – ٤٦٨ مليون دولار. أما نفقات دعم البرامج والإدارة في عام ١٩٩٧ فقد كانت ١١٩ مليون دولار.

النفقات التشغيلية ونفقات دعم البرامج والإدارة لعام ١٩٩٧

فئة البرنامج		الاستخدام بحسب فئة التكاليف المبلغ (بملايين الدولارات)	
التنمية	٣٤٠	أغذية	٧٠٠
عمليات اللاجئين الممتدة	٢٣٥	نقل بحري	١٢٢
عمليات الطوارئ	٤٦٨	النقل البري والتخزين والمناولة	٧٨
العمليات الخاصة	٢٠	تكاليف الدعم المباشر وغيره	١٨٠
ثنائية وغيرها	١٧		

الحساب العام (دعم البرامج والإدارة)	١١٩	دعم البرامج والإدارة	١١٩
المجموع	**١ ١٩٩**		**١ ١٩٩**

١٧- كان عام ١٩٩٧ هو العام الثاني الذي وضع فيه **البرنامج** السياسات الجديدة للموارد والتمويل طويل الأجل موضع التنفيذ. وطبقا لهذه السياسات، فإن عنصر دعم البرامج والإدارة في الميزانية يمول أساساً من استرداد تكاليف الدعم غير المباشرة طبقاً للمعدلات التي أجازها **المجلس التنفيذي** في عام ١٩٩٧. وقد طبقت هذه المعدلات على قيمة السلع، والنقل البحري، والنقل الجوي، والنقل البري والتخزين والمناولة، وتكاليف الدعم المباشر للفئة البرامجية ذات الصلة.

١٨- وقام **البرنامج** في أواخر عام ١٩٩٧ بمراجعة سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل لمعرفة تأثيرها على البرنامج. والهدف من ذلك هو الخروج بتوصيات لتحسين هذه السياسات وأساليب الإدارة المرتبطة بها، بغرض التوصل إلى أكبر قدر من فعالية التشغيل على أساس استرداد التكاليف كاملة مع الشفافية. وقد شملت عملية المراجعة سلسلة من المشاورات غير الرسمية مع الدول الأعضاء والجهات المانحة.

منهاج محوره البشر

زيادة توجيه الموارد نحو أشد المجموعات فقراً

١٩- يسعى **البرنامج** إلى تحسين فعالية المعونة الغذائية التي يقدمها بتكثيف جهوده في تقدير الاحتياجات ومدى هشاشة الأوضاع. ففي **كمبوديا** على سبيل المثال، ربط **البرنامج** بين وضع مؤشرات اقتصادية-اجتماعية وبين التوسع في رسم خرائط لمناطق الفقر ترسى الأساس لتحديد أشد المجموعات ضعفا. وقد مكنت هذه الطريقة المكتب القطري من تحديد الأنشطة التي تساعد هؤلاء على استعادة حيويتهم ومواجهة احتياجاتهم من الأمن الغذائي. كما أن هذه المنهجيات سمحت لعملية كمبوديا باستنباط نُهج خاصة بكل حالة في التحول من الإغاثة إلى الإبلال. وعندما يلجأ **البرنامج** إلى الهياكل المحلية بأكبر قدر ممكن عند تحديد الأهداف، فإنه يساهم بذلك في بناء القدرات المحلية. وأصبحت ممثلات المرأة يشاركن الآن في اتخاذ القرار عند تحديد المستفيدين في المجتمعات المحلية. كما أن **البرنامج**، أصبح يتعاون بصورة متزايدة مع المنظمات غير الحكومية، لتعزيز مشاركة المجتمع المحلي.

تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها

٢٠- بدأ **البرنامج** منذ عدة سنوات عملية لإقامة آلية داخلية – هي وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، لاستخدام نظم معلومات الأمن الغذائي الموجودة، وتحسينها إذا دعا الأمر. والهدف هو فهم الظروف التي يواجهها السكان في فترات انعدام الأمن الغذائي، واستنباط التدخلات الملائمة، والمساعدة في إنقاذ هؤلاء السكان، مع توجيه الموارد التي تقل يوماً بعد يوم توجيهاً فعالاً. فتحليلات هشاشة الأوضاع تحدد قدرة السكان على مواجهة الحد الأدنى من الاحتياجات

الغذائية في سنة بعينها (سنة الأساس للهشاشة مثلاً) ومدى قدرتهم على تغيير وتمديد القدرة على استيعاب الصدمات المفاجئة في حصولهم على الأغذية (أي الهشاشة الحالية).

٢١- وبنهاية عام ١٩٩٧، كان **البرنامج** قد أنشأ ٥ وحدات إقليمية لتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، بالإضافة إلى ثلاث وحدات غير تابعة لأي مكاتب في البلدان التي بها عمليات متشابكة، وحصل ٢٨ بلداً على مساعدات فنية. ومن بين مخرجات هذه الوحدات: التنسيق الإقليمي، وإدارة العقود الفنية الخارجية، وتوفير الوسائل المالية والفنية لجمع المعلومات الأساسية، والتقييم الريفي السريع، وبناء القدرات للوكالات المحلية النظيرة. ومع انتهاء فترة الإنشاء، يصبح المكتب القطري قادراً على عمل تحليل قاعدي للهشاشة الهيكلية في البلد، مع مجموعة من البيانات الاقتصادية – الاجتماعية، وكذلك البنيات الأساسية، وبيانات الإمداد لأغراض الاستعداد والاستجابة. كما أن المشاركة المباشرة من جانب العاملين في تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها في الأنشطة التشغيلية للمكتب القطري، عززت من قدرة المكتب على القيام بتقدير الاحتياجات والتقدير السريع لحالات الطوارئ، وعلى تحليل المخاطر والقدرة على علاجها. وتعرض البيانات عن تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها على أجهزة الحاسوب، وأصبحت الآن مصدراً رئيسياً للمعلومات بالنسبة لجميع شركاء **البرنامج**.

٢٢- وفي عام ١٩٩٧، شارك البرنامج مشاركة نشطة في جماعة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بنظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع الغذائية ورسم خرائطها، وهي الجماعة التي شكلتها **منظمة الأغذية والزراعة**، وقدم دعماً فنياً لهذه الجماعة. وكمثال، فقد قام **البرنامج** و**منظمة الأغذية والزراعة** وحكومة كمبوديا باختيار الجهة الوطنية النظيرة لتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، لتصبح هي الجهة النظيرة أيضاً لنظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع الغذائية ورسم خرائط لأماكنها، ليسهل بذلك استخدام الموارد المالية والبشرية الشحيحة، وليزيد من الروابط فيما بين الوكالات.

تحليل هشاشة الأوضاع: الاستجابة للاحتياجات الناشئة

في **إثيوبيا**، طلب المكتب القطري والشركاء المتعاونين من وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها أن تقوم بالدور الرائد في وضع منهجية لتقدير الاحتياجات من المعونة الغذائية. وشكلت هذه التقديرات مدخلا مباشراً في عملية التقييم المشتركة التي قامت بها **منظمة الأغذية والزراعة** و**البرنامج**. وأصبحت هذه النتائج تلقى تقديراً متزايداً من الجهات المانحة الأخرى (مثل: **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية**، و**الاتحاد الأوروبي**، و**الوكالة الكندية للتنمية الدولية**) نظراً لفائدتها لبرامج تخطيط المعونة الغذائية في هذه الجهات.

وفي المكتب الإقليمي **لإفريقيا الجنوبية**، جاءت الأولوية المعطاة لأنشطة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها من تهديدات "ظاهرة النينو" التي تتطور بسرعة. فقد أكمل المكتب الإقليمي لتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها – بالتعاون مع رابطة تنمية إفريقيا الجنوبية – أول عملية للتخطيط الشامل لمواجهة الطوارئ في المنطقة.

وفي **الصين**، بدأ نشاط تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها بالتعاون مع حكومة الصين و**الصندوق الدولي للتنمية الزراعية**، بمساندة من جامعة فينيسيا، بهدف المساعدة في تحديد المشروعات المشتركة الجديدة.

وفي المكتب الإقليمي في **باكستان**، تقوم وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها بوضع منهجيات مبتكرة للتقييم الريفي السريع، على أساس اتفاقية تعاونية مع **صندوق إغاثة الطفولة**/ المملكة المتحدة.

تقديم المساعدة إلى الأمهات والأطفال

٢٣- لاشك أن نقص التغذية في سنوات العمر الأولى وأثناء الحمل له نتائجه الخطيرة على الصحة والنمو العقلي والقدرات الإنتاجية في المستقبل. وهناك ما يقرب من ٣٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يتعرضون أكثر من غيرهم للمرض، بل وللوفاة بسبب نقص التغذية. وأغلب هؤلاء الأطفال يعيشون في جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٢٤- وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧، أيد **المجلس التنفيذي** المبادئ التي سيهتدي بها **البرنامج** في سياساته وعملياته، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز تركيز **البرنامج** على معالجة "سوء التغذية المبكر". ومن بين هذه المبادئ:

(أ) إعطاء مشكلات سوء التغذية في الأطفال والأمهات الأولوية عند تقدير احتياجات أي بلد من المعونة الغذائية؛

(ب) ضمان فعالية المعونة الغذائية بالسعي إلى مشاركة منظمات **الأمم المتحدة** الأخرى والجهات المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية؛

(ج) اقتصار المعونة التي يقدمها **البرنامج** لعلاج سوء التغذية على النساء والأطفال التي ترتبط هشاشة أوضاعهم التغذوية ارتباطاً مباشراً بعدم حصولهم على طعام كافٍ أو مناسب؛

(د) سيتم تقوية الأغذية المضمنة في تشكيلة الأغذية بالمغذيات الدقيقة عند الضرورة؛

(هـ) دراسة استمرارية المساعدات الغذائية التي يقدمها **البرنامج**، وتكاليفها، ومدتها الملائمة، من زاوية تأثيراتها في المدى الطويل، وقدرات والتزامات البلدان المستفيدة نفسها.

٢٥- ومن المقرر وضع مبادئ توجيهية للتشغيل واستراتيجية للتدريب تترجم المبادئ السابق ذكرها إلى عمل في منتصف عام ١٩٩٨.

٢٦- وفي **السنغال**، أدخلت الحكومة تحسناً ملموساً على ظروف تغذية صغار الأطفال وأمهاتهم عن طريق مشروع تجريبي نفذ بمساعدة **البرنامج**، يقدم أطعمة الفطام لهؤلاء الأطفال. وتوصل **البرنامج** إلى إنتاج طعام تكميلي ذي قيمة عالية غنى بالبروتين، باستخدام الدخن والفول السوداني والبقول المنتجة محلياً، وقام بتمويل هذه العملية. وقد صُمم هذا المشروع – الذي أثبت فعالية تكاليفه كتدخل تغذوي هادف – بالتعاون الوثيق مع الشركاء الذين كان من بينهم **البنك الدولي** وحكومة السنغال. والهدف الأول من هذا المشروع هو تحسين الأوضاع التغذوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ستة أشهر و ٣٦ شهراً، والأمهات الحوامل والمرضعات في المناطق الحضرية الفقيرة. وحتى الآن، أنتجت المؤسسات المحلية ما يقرب من ٩٠٠ طن من أطعمة الفطام، استفاد منها ما يقرب من ٢٤ ٠٠٠ طفل ممن يعانون من سوء التغذية، و١٦ ٠٠٠ أم من الحوامل والمرضعات. وقد شُفي ٨٠ في المائة من الأطفال الذين حصلوا على هذه الأطعمة شفاءً تاماً من سوء التغذية.

٢٧- لاشك أن الأغذية التكميلية لها أثر تغذوي كبير عندما تعطى إلى الأطفال والحوامل الذين يعانون من سوء التغذية المتوسط أو الحاد. ففي **اليمن** على سبيل المثال، يتعاون **البرنامج** مع المنظمات الأخرى **(منظمة اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان**، وحكومتي ألمانيا وهولندا) لتقديم أغذية تكميلية مع خدمات صحية محسنة للأطفال والأمهات. وهناك مبادرة جديدة في **هندوراس** أجيزت في عام ١٩٩٧، لمعالجة سوء التغذية المزمن في الأطفال دون سن الخامسة، والأنيميا المنتشرة بين الحوامل، بتقديم العناصر الغذائية الدقيقة بمساندة من كندا. كما سيعمل هذا المشروع على تعزيز تنظيم المجتمعات المحلية، مع التأكيد على مشاركة المرأة في صنع القرار على مستوى المجتمع المحلي.

مرفق صحة المرأة والعناصر الغذائية الدقيقة

إن نقص فيتامين (أ) والحديد واليود هي مجرد أمثلة على نقص العناصر الغذائية الدقيقة التي تتطلب علاجاً سريعاً للقضاء على آثارها الضارة بحياة الإنسان. ومن بين المجموعات المقصودة هناك الأمهات الحوامل والمرضعات، والأطفال، وبالأخص من هم دون سن الخامسة.

ولاشك أن نقص العناصر الغذائية الدقيقة مشكلة منتشرة بين الملايين من سكان البلدان النامية، الأمر الذي يضر بالنساء بشكل خاص. ولذا قام **البرنامج** – مدعوماً بمساهمة حكومة كندا بمبلغ ٢٠ مليون دولار – ببذل جهد خاص لتحسين صحة المجموعات الضعيفة وأوضاعها التغذوية بضمان حصولها على قدر مناسب من العناصر الغذائية الدقيقة عن طريق مرفق صحة المرأة والعناصر الغذائية الدقيقة.

وبفضل هذا المرفق أضيفت هذه العناصر إلى الأغذية المخلوطة وإلى القمح أو الذرة في بوليفيا واكوادور وإثيوبيا وهايتي والهند وملاوي ونيكاراغوا وزامبيا، كما وزعت العناصر الغذائية الدقيقة التكميلية في الصين وهندوراس نيبال وباكستان. والمتوقع أن يستفيد نحو مليون امرأة وأكثر من مليوني طفل في الفترة ١٩٩٧–١٩٩٩، من الوجبات الغذائية المدعومة، ومن أنشطة المتابعة الخاصة وبرامج التدريب والمساعدات الفنية التي يمولها المرفق أيضاً.

مدى التقدم في التزامات إعلان بكين

٢٨– ما زالت المرأة هي المسؤول الأول عن الأمن الغذائي للأسرة. وسواء في المناطق المنكوبة بالكوارث التي هي من صنع الانسان (بوروندي وليبيريا ورواندا وجنوب السودان)، أو المنكوبة بالكوارث البيئية، أو بمشكلات القيم التقليدية، فإن المرأة تضحي بسلامها ورخاءها من أجل إطعام أسرتها. **والبرنامج** ملتزم تجاه المرأة بما يلي:

(أ) توجيه ٦٠ في المائة من موارده البرامجية إلى النساء؛

(ب) التركيز على إدخال المرأة إلى مستويات وقنوات صنع القرار، ليمكنَها من التعبير عن احتياجاتها ومن إدارة المعونة الغذائية من التوزيع وحتى الاستهلاك الفعلي؛

(ج) الاهتمام بجمع البيانات وتحليلها بحسب الجنسين، والمتابعة المستمرة للفوائد المباشرة للمرأة.

الدفاع عن حقوق المرأة في أفغانستان

في ١٩٩٧/٦/٢٦، أيد الأمين العام **للأمم المتحدة** توصيات **اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية**، التي وافقت، من بين ما وافقت عليه، على أن تقوم وكالات **الأمم المتحدة** بما يلي:

أن تواصل عملها في أنشطة المحافظة على حياة جميع الأفغانيين المحتاجين، بمن فيهم اللاجئين واللاجئات، والنازحين، والسكان الضعفاء؛

- المشاركة في أنشطة التأهيل، طالما كانت مفيدة للنساء والرجال سواء من حيث المشاركة أو من حيث النتائج.

وقد اتبع **البرنامج** "نهج يتسم بالمبادئ" في تقديم المعونة إلى أفغانستان تطبيقاً لموقف الأمين العام. وواصل **البرنامج** تقديم معونات الإغاثة لإنقاذ حياة البشر، مع ضمان مشاركة النساء والفتيات في معونات التأهيل التي يقدمها **البرنامج** والاستفادة منها. كما تبنى **البرنامج** الحقوق الأساسية للنساء، مثل حقهن في الرعاية الصحية وحقهن في التحرك بحثاً عن فرصة عمل. ولا يكتفي **البرنامج** بكونه أكبر جهة مانحة في أفغانستان يعمل بها أكبر عدد من الموظفات المهنيات المحليات والدوليات (ثمانية موظفات محليات وعشرة دوليات)، بل إنه استطاع تنفيذ مشروعات للمرأة. وتفاوض **البرنامج** مع السلطات المحلية لتسمح للموظفات المحليات بالعمل في **البرنامج**، كمراقبات للمشروعات التي تستفيد منها النساء والفتيات بصورة مباشرة.

وقد استفادت المرأة من مشاركتها المباشرة في أنشطة الغذاء مقابل التدريب، والتغذية في المؤسسات، ومشروعات المخابز في المناطق التي حدت فيها السلطات الأفغانية من دور المرأة في الحياة العامة. ففي منطقة حظرجات كانت المرأة تشكل في أغلب الأحيان ١٠٠ في المائة من المستفيدين من مشروعات الغذاء مقابل البذور التي تنفذها **منظمة الأغذية والزراعة والبرنامج**. كما قامت النساء (وأغلبهن من الأرامل) بإدارة المشروعات المولدة للدخل والاستفادة منها في كثير من المناطق، وبالأخص في كابول وفيظباد. فمشروع مخابز النساء على سبيل المثال، له أهمية قصوى في حياة النساء وفي تحسين أوضاعهن في المدى البعيد، حيث تقوم المرأة هنا بدور المنتج والمدير معاً. ويمثل نجاح المخابز نجاحاً رباعياً **للبرنامج**: فالأغذية تفيد النساء مباشرة، والمرأة تحسنت فرصتها في الدخول إلى مستويات صنع القرار، والإدارة والمتابعة أصبحت تتم بالمشاركة، كل هذا مع تقديم أغذية تكميلية ضرورية لمئات الآلاف من الأفغان.

٢٩- ومن بين الأعمال الملموسة التي قام بها **البرنامج** من أجل المرأة في عام ١٩٩٧:

(أ) وضع نماذج للتدريب وعقد حلقات عمل لتحسين فرص مشاركة المرأة في المعونة الغذائية للإغاثة، بجعلها شريكة في جهود الإغاثة لا مجرد متلقية لها. وبالتالي، نظمت عشر مكاتب قطرية تدريبات لتوعية موظفيها والموظفين النظراء على المسائل المتعلقة بالجنسين ومشاركتهما، مع التركيز على أهمية المرأة في عمليات الطوارئ التي يدعمها **البرنامج**؛

(ب) برامج التغذية المدرسية التي تستخدم نصف المعونة الغذائية على الأقل في تشجيع زيادة قيد البنات. وقد استثمر حتى الآن في هذه المشروعات نحو ٧٠ مليون دولار، وهو رقم قابل للزيادة نتيجة التزام **البرنامج** بتعليم البنات في المجتمعات التي تفصل بين الجنسين مثل أفغانستان وباكستان؛

(ج) نتيجة للمسح الذي أجرى في جنوب بوروندي وإثيوبيا والسودان لتقدير الاحتياجات، وهو المسح الذي خلص إلى أن السلامة قضية رئيسية، أصبح **البرنامج** ملتزماً بضمان سلامة عودة النساء إلى ديارهن من أماكن التوزيع: وستعقد حلقة دراسية للاستعداد لمواجهة الكوارث لكي تقوم بتدريب النساء على تنظيم أنفسهن بهدف المساعدة على زيادة فرص سلامتهن؛

(د) تقرر فحص جميع عمليات الإغاثة التي يقوم بها **البرنامج** لضمان مساءلة الوكالة عن المساواة بين الجنسين في تخصيص الموارد، ومشاركة المرأة في إدارة المعونة الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع المكاتب الإقليمية استنبطت معايير واضحة لتقديم جميع طلبات التمويل في حالات الطوارئ، مطالبة الحكومات باستخدام آليات للتنفيذ بالمشاركة بهدف تعزيز دور المرأة في خطط العمليات القائمة. ومع ذلك، فإن الموارد المحدودة – سواء من حيث الطاقات البشرية أو الوقت – لم تسمح في كل الحالات بتنفيذ هذه القرارات ومتابعتها بصورة كاملة؛

(هـ) بدأ تنفيذ نظم الرصد والتقييم بانتظام، بمشاركة المستفيدين والنساء في متابعة الأغذية، في جمهورية بوليفيا، وأصبحت الآن موحدة في أغلب العمليات التي ينفذها **البرنامج**. وتحتوي هذه الأنظمة على مؤشرات بحسب الجنسين، مع وجود وحدة تعمل في متابعة الإنجازات، وتوفير متطلبات المساءلة، وإعطاء بيانات بحسب الجنسين عن جميع عمليات **البرنامج**؛

(و) المديرون الميدانيون مسؤولون عن تنفيذ الالتزامات بالمساواة بين الجنسين، عن طريق تعيين المرشحات.

(ز) طبق قسم الموارد البشرية في **البرنامج** استراتيجية تقوم على التعيين النشط والترقية، مع تحسين معدلات الاحتفاظ بالموظفين كان من نتيجتها:

- زيادة الموظفات من فئة م٥ من ٩ في المائة إلى ٢٣ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٧. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت الموظفات من فئة مد ١ و مد ٢ وأمين عام مساعد ونائب أمين عام تمثل ٢٣,٢ في المائة و٢٥ في المائة و٣٣ في المائة من مجموع الموظفين على التوالي.
- زيادة كبيرة في تعيين الموظفات بشكل عام، مثلت ٤٣ في المائة من مجموع التعيينات في عام ١٩٩٧، مقابل ٢ في المائة في عام ١٩٩٤.

٣٠- وقد ساند هذه المبادرات في عام ١٩٩٧ صندوق العمل من أجل قضايا الجنسين الذي تبلغ قيمته الإجمالية ٧٠٠ ٠٠٠ دولار، ومنحة من المرفق الهولندي لتحسين النوعية قيمتها الإجمالية ٣٠٠ ٠٠٠ دولار، مما زاد من قدرة **البرنامج** على تنفيذ التزاماته تجاه المرأة.

نماذج من **الأنشطة النوعية للمرأة** في المكاتب القطرية؛

في **العراق**، يتولى المكتب الفرعي في السليمانيه مسؤولية توزيع الأغذية على ١,٤مليون شخص في إطار مشروعات **البرنامج** وقرار **مجلس الأمن** رقم ٩٨٦. وقد تحلى موظفو المكتب بالصبر ليتغلبوا على الحواجز الاجتماعية – الثقافية من أجل إدماج النساء في مشروعات **البرنامج** وإعطاءهن وظائف مسؤولة.

ساعد أحد المشروعات في **بوروندي** ٣٠ ٠٠٠ نازحة ولاجئة لكي يبدأن نشاطاً مدراً للدخل من خلال مشروعات صغيرة، مثل تشغيل المخابز، وورش الحياكة، والمشاتل، وإنتاج الصناعات اليدوية، والزراعة وتربية الحيوانات.

وفي **جمهورية الكونغو الديمقراطية**، هناك فريق من ثلاث موظفات في **البرنامج** تشكل أصلاً لمساعدة النساء في رواندا وبوروندي في الحصول على أنصبة عادلة من المعونة الغذائية في معسكرات اللاجئين، وأصبح هذا الفريق يعمل الآن مع الجمعيات النسائية المحلية في مشروعات التأهيل والتعمير، مع تركيز خاص على مساعدة النساء في الحصول على تغذية أفضل لأنفسهن ولأسرهن.

استراتيجيات المشاركة

٣١- طبقاً لما جاء في بيان **رسالة البرنامج**، فإن **البرنامج** "يسعى إلى تصميم برامج المساعدات وتنفيذها على أساس المشاركة العريضة". ومع ذلك، فإن نهج المشاركة تعتبر جديدة إلى حد ما بالنسبة **للبرنامج**، فهو مازال يطور قدراته من حيث الموظفين والوسائل.

٣٢- وهناك أنواع مختلفة من المشاركة في أنشطة **البرنامج**، تتم بطرق مختلفة: ففي **فيتنام** على سبيل المثال، يشارك المزارعون كمخططين وكعمال في مشروع لتنمية أراضي صغار الحائزين. وفي **السودان**، تشارك لجان الإغاثة في القرى في تحديد أفراد المجتمع المحلي الضعفاء الذين سيستفيدون من المشروعات وفي توزيع السلع الغذائية. وفي **بيرو** يشارك الرجال والنساء كمخططين، وكأفراد يؤخذ رأيهم، وكصناع للقرار وعمال في مشروع لضمان استمرارية أنشطة إدارة تجمعات المياه.

٣٣- وفي **إثيوبيا**، يتم اختيار المشروعات التي توفر فرص عمل – مثل صيانة التربة والمياه، وصيانة الطرق وإقامتها، وبناء السدود والبحيرات – بمعرفة المجتمعات المحلية، عن طريق لجان للتخطيط بالمشاركة على المستوى المحلي. ويمارس المجتمع المحلي دوراً مباشراً في أنشطة هذه المشروعات وملكية نتائجها منذ اليوم الأول. وتفيد جميع مخرجات هذه الأنشطة المجتمع المحلي بصورة مباشرة وتساعد المتضررين من نقص الأغذية على تحسين حياتهم وإتاحة الفرصة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأغذية وتحقيق الأمن الغذائي. وتيسر مشروعات خلق فرص عمل عملية الإبلال، في الوقت الذي تحمى فيه هذه المجتمعات من الاعتماد على المعونة الغذائية. وهناك "شبكة أمان" من الأغذية المجانية لأشد المجموعات ضعفاً، إذا دعت الحاجة إليها.

٣٤- وفي **نيبال**، يستخدم مشروع "أشغال البنيات الأساسية للمجتمعات الريفية" المعونة الغذائية مصدرا لتعبئة الأسر الريفية الفقيرة لإقامة البنيات الأساسية المحددة بصورة مستمرة، وإدارتها وملكيتها للمستفيدين أنفسهم. ومن بين أنشطة هذا المشروع تعزيز قدرة المجتمعات الريفية الفقيرة على انتخاب ممثليها ومجموعات المستخدمين لكي يقوموا بإعداد أشغال البنيات الأساسية الريفية وتنفيذها، والنهوض بإدارة وصيانة مثل هذه الأشغال بتوعية السكان بأهميتها، وتشجيع مشاركة النساء في تحديد الأشغال اللازمة للمجتمعات المحلية وإدارتها.

٣٥- وشهد عام ١٩٩٧ وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية عن "متابعة وتقييم المشاركة في تدخلات **البرنامج** بالغذاء مقابل العمل في إدارة الموارد الطبيعية"، كما وضعت اللمسات الأخيرة في هذه المبادئ في نفس العام. وتستند هذه المبادئ التوجيهية على الوسائل والخبرات المكتسبة في إثيوبيا والهند وسورية، والهدف منها هو إعطاء المكاتب القطرية اقتراحات ونماذج عملية عن كيفية تطوير المشاركة من خلال تحسين نظم المتابعة والتقييم. ومن شأن هذه المبادئ التوجيهية أن تقودنا إلى التعرف بشكل أفضل على المجموعات التي ينبغي التوجه إليها، وكيفية مساعدة المعونة الغذائية لهم، وتأثير ذلك على الأمن الغذائي للأسرة.

زيادة تركيز البرنامج على البلدان التي هي في أمس الحاجة إلى المعونة الغذائية

٣٦- يستهدف **البرنامج** تسليم ٩٠ في المائة على الأقل من مساعداته الغذائية **للتنمية** إلى بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وأقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأولوية لأقل البلدان نمواً في الحصول على ٥٠ في المائة على

الأقل من مجموع المعونة الغذائية الإنمائية. وفي عام ١٩٩٧، استطاع **البرنامج** أن يحقق الهدف الذي وضعه **المجلس التنفيذي** لعام ١٩٩٧: فأكثر من ٥٠ في المائة من المعونة الغذائية الإنمائية وجه بالفعل إلى أقل البلدان نمواً، وذهب ٩٣ في المائة من هذه المساعدات إلى الأنشطة التي تنفذ في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض.

٣٧- ولقد كان الوصول إلى المحتاجين في أقل البلدان نمواً يمثل تحديا **للبرنامج**. فالكثير من البلدان التي لها أولوياتها بها برامج صغيرة، نظراً لمحدودية قدراتها في أغلب الأحيان على توفير الموارد والمهارات اللازمة لاستخدام المعونة الغذائية بصورة فعالة. ولكن أساليب **البرنامج** في البرمجة – التي تركز على تطبيق معايير تصميم موحدة، وتفضيل ذلك على التكيف مع الظروف المحلية – زادت من صعوبة الموقف في بعض الأحيان.

٣٨- ففي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧، أيد **المجلس التنفيذي** مجموعة من التدابير لزيادة تركيز البرامج وتيسير تقديم المساعدات الإنمائية إلى أشد البلدان فقراً. وتشمل هذه الاستراتيجيات:

(أ) إتباع نهج مرن "للتعلم" لتنمية البرامج، يركز على التكيف مع الظروف المحلية، بدلاً عن التقيد بمبادئ توجيهية صارمة وموحدة للمشروعات؛

(ب) الاستثمار في تنمية القدرات الوطنية بتدريب النظراء، وتقديم مدخلات وخدمات غير غذائية لابد منها لنجاح التدخلات الغذائية؛

(ج) زيادة استخدام مرافق تمويل الأغذية والمشروعات التجريبية، بشرط توافر الظروف المناسبة والإدارة الحكيمة؛

(د) عندما يكون دعم صيانة الخدمات العامة الأساسية والبنيات الأساسية عن طريق المساعدات الغذائية، ضرورية لمعالجة مشكلات الفقراء والضعفاء، مع الاعتراف بضرورة الانسحاب تدريجياً في النهاية.

تحسين جودة العمليات وإدماج مساعدات البرنامج في البرامج الوطنية للبلد المستفيد

البرمجة القطرية

٣٩- اتساقا مع قرار **الجمعية العامة** رقم ١٢٠/٥٠ فإن البرنامج القطري ينطوي على مشاركة وثيقة من جانب الحكومة في إعداد هذا البرنامج وتنفيذه. ويقوم **البرنامج** بإعداد البرنامج القطري باستخدام المذكرة الإستراتيجية القطرية – عند توافرها – كأساس لهذا **البرنامج**، بالتشاور التام مع المنظمات الأخرى في **الأمم المتحدة** والحكومة المعنية.

٤٠- وفي عام ١٩٩٧، أجاز **المجلس التنفيذي للبرنامج** ثمانية برامج قطرية. واتساقا مع عملية اللامركزية التي تعطى المزيد من المسؤوليات إلى الميدان، نقلت سلطة الموافقة على الأنشطة في البرنامج القطري إلى المدير القطري. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح بإمكان المدير القطري أن يعيد أولويات أنشطة البرنامج القطري في الحدود التي أجازها **المجلس التنفيذي**، كما أنه يلقى تشجيعا للبحث عن موارد تكميلية على المستوى القطري.

إدارة الجودة والمراقبة

٤١- واصلت منحة تحسين الجودة – وهي المنحة التي أنشئت في عام ١٩٩١ بتمويل من حكومة هولندا للمساعدة في تحسين جودة الأنشطة التي يدعمها **البرنامج** – دعمها لمجموعة كبيرة من أنشطة **البرنامج** التجريبية والمبتكرة وغير الروتينية. وخصص فيما بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٧ مبلغا وصل في مجموعه إلى ١٥,٣ مليون دولار لأكثر من ٢٦٠ نشاطاً، تدعم إصلاح البنيات الأساسية المحلية، بما في ذلك دعم صناعة تجهيز الأغذية المحلية والمشروعات الصغيرة لتجارة الأغذية، وتعزيز قدرات الجهات النظيرة المحلية عن طريق المساعدات الفنية، والدعم الرائد والدراسات الخاصة عن تجربة **البرنامج** في استخدام مشروعات بطاقات الأغذية، والدعم الرائد والدراسات الخاصة عن المشتريات المحلية وتأثيرها على الأسواق الزراعية المحلية، والمبادرات الخاصة لتحسين تحديد أهداف **البرنامج** وحصر المستفيدين ومتابعة تأثير المعونة الغذائية التي يقدمها **البرنامج**، وتدريب العاملين في المكاتب القطرية والموظفين النظراء المختارين على تنفيذ المبادئ التوجيهية التشغيلية في **البرنامج**.

٤٢- سعيا وراء أفضل مستوى لعمليات الإغاثة، قام **البرنامج** في عام ١٩٩٧ بإعادة النظر في إجراءات فحص عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ وعمليات الإغاثة الممتدة. وفي الصياغة الجديدة، أصبحت مواصفات المستفيدين المتوقعين – بما في ذلك المواصفات الخاصة بالجنسين – أكثر شمولاً. ولابد أن تتضمن طلبات عمليات اللاجئين الممتدة كيفية مراعاة عملية الانتقال في النهاية إلى الإبلال والتنمية. والأهم من ذلك، أنه ينبغي أن تتضمن جميع الطلبات مؤشرات واضحة عن تقدير أداء عمليات الطوارئ وعمليات اللاجئين الممتدة.

٤٣- وتطورت الإجراءات المحسنة للمتابعة لكي تسمح بالمتابعة المستمرة لا لأعداد المستفيدين ومواصفاتهم فحسب، بل ولمتابعة بعض الجوانب النوعية مثل مفاهيم المستفيدين عن المعونة الغذائية وأثرها على حياتهم. وتتخذ الخطوات الآن لتطبيق إجراءات جديدة عن طريق بناء قدرات الموظفين على تطبيقها. فقد تم أولاً، تقدير احتياجات التدريب في بلدان مختارة من أمريكا الوسطي وإفريقيا وآسيا بهدف تحديد مواد التدريب لتتفق اتفاقا دقيقاً مع الاحتياجات التي سبق تحديدها. وبناء على ذلك، تم اختيار ٥٠ موظفاً محلياً ودولياً من هذه الأقاليم الثلاثة للتدريب في حلقتي العمل اللتين عقدتا في غواتيمالا وبنغلاديش.

التقييم

٤٤- ظل العمل الذي قام به مكتب التقييم في عام ١٩٩٧ يعكس الأولويات الإستراتيجية العامة **للبرنامج**، بالإضافة إلى التحول في اهتمامه من تقييم المشروعات الإنمائية إلى تقييم عمليات الإغاثة. كما قام **البرنامج** بعمل دراسات مواضيعية عن التدخلات من أجل التنمية والإغاثة.

٤٥- وأبرزت إعادة النظر في تجربة **البرنامج** في مجال المعونة الغذائية والموارد الطبيعية، أهمية المسائل المتعلقة بالموارد الطبيعية لا بالنسبة للتنمية فحسب، بل وبالنسبة لحالات الإغاثة والتأهيل، حيث أن الموارد الطبيعية للبلدان المضيفة تتدهور في أغلب الأحيان (في حالة اللاجئين). وقد أكدت عملية إعادة النظر ضرورة أن تتضمن عمليات المساعدات الإنسانية أنشطة لإدارة الموارد الطبيعية تستهدف الحد من استمرار تدهور هذه الموارد بأسرع ما يمكن. وفي ملاحظة مماثلة، اتضح من إعادة النظر في إطار تركيز المساعدات على إعادة التوطين وعلى الانتقال من الإغاثة إلى الإبلال، أن استمرارية التدخلات الجارية تحتاج إلى جهود للحد من مرحلة الإغاثة والبدء في أنشطة الإبلال بمجرد سماح الظروف الخارجية بذلك.

٤٦- على جانب الإغاثة، أوفدت أربع بعثات تقييم. ونظراً لتدخلات **البرنامج** الكبيرة في حالات انتقلت من مجرد حالات طوارئ إلى التعمير والإبلال، فإن عمليات التقييم قامت بتحليل الدور الذي قامت به المعونة الغذائية بالذات – والذي يمكن أن تواصل القيام به – في مرحلة الانتقال. وفي إطار حافظة مشروعات التنمية، تم إيفاد بعثتي تقييم لمشروعات التنمية الريفية، إحداهما إلى نيبال، حيث كانت تجربة مشتركة مفيدة للغاية بين الجهة المانحة **والبرنامج**.

تشجيع كفاءة التشغيل وفعاليته

الإمداد والنقل

٤٧- استجابة من **البرنامج** للطبيعة التي ازدادت تعقيداً لعمليات النقل والإمداد في مختلف أنحاء العالم خلال السنوات القليلة الماضية، قام باستعراض جميع الإجراءات المتعلقة بالنقل والإمداد والتأمين أثناء العام. وشمل ذلك إسناد المهام والمسؤوليات الإضافية إلى المكاتب القطرية. وكانت إحدى نتائج هذا الاستعراض المهم هي إصدار كتيب مرجعي عن النقل والإمداد ليستخدمه موظفي **البرنامج**.

٤٨- وقد أسفرت عمليات التخطيط قبل الشحن وتجميع الشحنات التي قام بها **البرنامج**، بما في ذلك تحسين إدارة وبرمجة الشحنات المسبقة طبقاً لأفضل اتجاهات وفرص سوق الشحن البحري، عن وفورات بلغت في مجموعها ٢,٢ مليون دولار في عام ١٩٩٧. ومن نماذج فعالية التكاليف أو الأفكار المبتكرة:

(أ) في **جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية**، نجح **البرنامج** في ترتيب عملية لتعبئة السلع في أكياس بواسطة شركة تجارية خاصة للمرة الأولى في تاريخ كوريا، الأمر الذي فتح الباب أمام الشركات الخاصة للعمل في كوريا. وسوف تفيد هذه العملية في نقل الشحنات التجارية وشحنات الإغاثة التي تستورد سائبة.

(ب) وفي **العراق**، قام **البرنامج** بنقل الأغذية التي اشترتها الحكومة المركزية بمقتضى قرار **مجلس الأمن** رقم ٩٨٦ إلى الولايات الشمالية لتزويد ما يقرب من ٠٠٠ ٨ جهة لتوزيع الأغذية، وهي الجهات المسؤولة عن توزيع الحصص المقررة لكل فرد من بين ثلاثة ملايين نسمة يسكنون هذه الولايات. ورغم صعوبة الحصول على كميات كافية في نقاط التوزيع، بالإضافة إلى عدم الاستقرار في المناطق المتاخمة لتركيا، فقد أمكن توزيع تشكيلة أغذية تضم ١٢ سلعة مختلفة وتصل في مجموعها إلى ٠٠٠ ٤٧ طن في المتوسط شهريا بنجاح أثناء عام ١٩٩٧.

تنسيق خدمات الإمداد مع وكالات الإغاثة الأخرى

أسفرت جهود **البرنامج** النشطة لإنشاء **خلايا إمداد مشتركة** لمنطقة البحيرات الكبرى (عنتيبي وكيسانغاني) والصومال، عن تنسيق أفضل واستخدام أمثل للموارد المتاحة في ١٩٩٧. فقد لجأ **البرنامج** إلى عمليات طيران مشتركة في منطقة البحيرات الكبرى، عندما استخدمت طائرة **البرنامج** و**مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** في تسليم الأغذية في رحلات الذهاب وإعادة توطين اللاجئين في رحلات الإياب من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد خفف ذلك من المشكلات المحتملة لعدم تنسيق **البرنامج** الزمني لرحلات الطيران، وازدحام المطارات، ونقص الوقود، وعدم استغلال الطاقات كاملة، وما يسفر عنه ذلك من تكاليف غير اقتصادية لرحلات الطائرات وساعات أطول للطيران. وقد بلغ مجموع الوفورات في العملية المشتركة بين البرنامج و**مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** إلى ١,٦ مليون دولار.

كما تحققت فعالية التكاليف عندما قدم **البرنامج** خدمات إلى الوكالات الشريكة وإلى المنظمات غير الحكومية عن طريق ترتيبات مشتركة لدعم التشغيل، مثل خدمات الطيران المشتركة **للأمم المتحدة** في نيروبي. وإذا قورنت هذه الخدمات بترتيبات الاستئجار

الفردية السابقة، سنجد أنها أسفرت عن وفورات تزيد على ٢٠ في المائة بالنسبة لكل وكالة من الوكالات الشريكة، في الوقت الذي طرأ فيه تحسن كبير على جودة وكفاءة الخدمات.

٤٩- ومازال **البرنامج** يؤمن على خصومه وخسائره المحتملة ليضمن أفضل تغطية من حيث فعالية التكاليف، في الوقت الذي يستخدم فيه مجموعة من أساليب إدارة المخاطر ليحقق وفورات جديدة. ومن بين هذه الأساليب التأمين المعتاد والتأمين الذاتي عند الحاجة. وتعكس مجموع الأخطار المغطاة العمليات المختلفة التي يقوم بها **البرنامج** في البحر والبر والجو. وتشمل مثل هذه الأخطار، تلك المرتبطة بعمليات القطر والتفريغ في صنادل في النيل، وأعمال الإسقاط الجوي في السودان، والأضرار التي تلحق بالموظفين، وتلك التي تتطلب مسؤولية عامة روتينية، والتأمين على المباني. وفي ١٩٩٧/١٢/٣١، كانت ترتيبات التأمين الذاتي على سلع **البرنامج** سارية لمدة ثلاث سنوات وثمانية أشهر. وبلغت الوفورات المتوقعة خلال تلك المدة نحو سبعة ملايين دولار، رغم الخسائر في سلع **البرنامج** والتي كانت أكبر من أي وقت مضى، حيث بلغت في مجموعها ١,٧٥ مليون دولار، عندما غرقت السفينة "شنغ دا" في مضيق تايوان عام ١٩٩٦.

مشتريات البرنامج من الأغذية: سنة قياسية

٥٠- بلغ مجموع الكميات التي اشتراها **البرنامج** في عام ١٩٩٧ من السلع الغذائية ٠٠٠ ٣٦٦ ١ طن، أي بزيادة نسبتها ٤٠ في المائة عن عام ١٩٩٦. ففي أعقاب ارتفاع أسعار الحبوب بشدة في ١٩٩٥/١٩٩٦، عادت الأسعار إلى طبيعتها في ١٩٩٧. وانخفض متوسط تكلفة السلعة التي يشتريها **البرنامج** بنحو ٤٠ دولاراً للطن في ١٩٩٧. فقد بلغ مجموع تكاليف السلع الغذائية المشتراة في عام ١٩٩٧ ٣٢٣ مليون دولار، مقابل ٢٦٩ مليون دولار في ١٩٩٦: وهي أكبر قيمة يدفعها **البرنامج** لشراء السلع الغذائية منذ إنشاءه. وترجع هذه الزيادة إلى التطور الذي أحدثته الجهات المانحة **للبرنامج** عندما كانت تتبرع عادة بسلع عينية، ولكنها أصبحت تفضل المساهمات النقدية، وإن كانت مصحوبة في بعض الأحيان بقيود على مصادر الشراء. وبلغت القيمة الإجمالية للمشتريات من البنود غير الغذائية ١٢ مليون دولار في عام ١٩٩٧.

٥١- وبلغت كمية المشتريات من البلدان النامية ٠٠٠ ٨٢١ طن في ١٩٩٧، بتكاليف إجمالية قدرها ٢٠٢ مليون دولار، تمثل ٦٣ في المائة من حيث القيمة و٦٠ في المائة من حيث وزن جميع السلع الغذائية المشتراة في عام ١٩٩٧. وأصبحت جمهورية جنوب إفريقيا من جديد أهم مصدر للأغذية التي يحصل عليها **البرنامج**، وأغلبها من الذرة ومنتجاتها، حيث أن **البرنامج** اشترى منها ٠٠٠ ٢١٤ طن بلغت قيمتها ٤٠ مليون دولار.

≈لا حليب بعد اليوم ...↔

ظل الحليب لسنوات عديدة سلعة مهمة فى البرامج التى ينفذها **برنامج الأغذية العالمي**، ولاسيما فى مشروعات التغذية المدرسية. وللأسف، فإن الحليب سلعة غالية السعر، فمسحوق الحليب يتكلف ٠٠٠ ٢ دولار للطن تقريباً. بالإضافة إلى أنه شديد القابلية للتلوث البكتريولوجي، الأمر الذي ينبغي معه تجهيزه بصورة خاصة وتقديمه طازجاً في كل يوم أو معبأ بصورة سليمة. ومعنى هذا أن كوب الحليب الجاهز للاستهلاك من السهل أن يكلف ١٠ سنتات.

وعندما اختفت فوائض الألبان فى الثمانينات، لم يعد **البرنامج** يتحمل هذه التكلفة العالية، واختفت الألبان بسرعة من قوائم الطعام المدرسية، دون بديل لائق.

ولكن الفترة الأخيرة شهدت إحلال سلع أخرى فى عمليات المدارس المختلفة فى إثيوبيا وهاييتى ونيكاراغوا، مع نتائج واعدة. فهناك مشروب يجهز بنفس الطريقة التى كان يجهز بها شراب الهورشاتا فى مجتمعات أمريكا اللاتينية القديمة: وهو خليط من الحبوب والبقول المحمصة، والدقيق، والعسل، والزيت، مع إضافة الكاكاو أو القرفة، ثم يقدم بعد تذويبه في الماء.

ومع استخدام سلع المعونة الغذائية المتاحة، خليط الذرة وفول الصويا مع السكر (٢٥ غراماً من خليط الذرة وفول الصويا مضافا إليها ١٠ غرامات من السكر لكوب سعة ٢٠٠ ملليغرام)، يكفي إضافة الماء المغلي وتحريكه قليلاً لنحصل على شراب له طعم مقبول من الحبوب. فإذا علمنا أن سعر الكوب لا يتعدى ١,٥ سنت، اتضح لنا أنه بديل مقبول مالياً ومن الممكن الاستمرار فى تقديمه.

والمكونات الجافة لهذا المشروب تظل صالحة لمدة ستة أشهر على الأقل، ولذا، فإن احتياجاته الإمدادية محدودة للغاية. وهناك الآن الكثير من البلدان النامية التي أصبحت تمتلك طاقات لصناعة خليط الذرة وفول الصويا.

٥٢- كان ل**برنامج الأغذية العالمي** برامج مهمة للمشتريات المحلية في إثيوبيا والهند، حيث اشترى في عام ١٩٩٧، ٠٠٠ ٩٠ طن و٠٠٠ ٦٠ طن من الأغذية على التوالي. أما بالنسبة لبرنامج الإغاثة الذي نفذه **برنامج الأغذية العالمي** في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، فقد كان الأرز يأتي بصفة أساسية من فيتنام (٠٠٠ ٤١ طن، بينما قدمت الصين الجزء الأكبر من منتجات الفاصوليا والذرة (٠٠٠ ٤٧ طن). أما شراء السلع الغذائية من البلدان المستفيدة فهو أنسب بشكل خاص بالنسبة للاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال من عجز الأغذية إلى الاكتفاء الذاتي على المستوى الوطني.

٥٣- أما بلدان العالم الصناعي التي كانت مصدراً أساسياً للأغذية فهي استراليا وكندا وإيطاليا والمملكة المتحدة.

إحصاءات مشتريات الأغذية

بملايين الدولارات

(المجموع والبلدان النامية فقط)

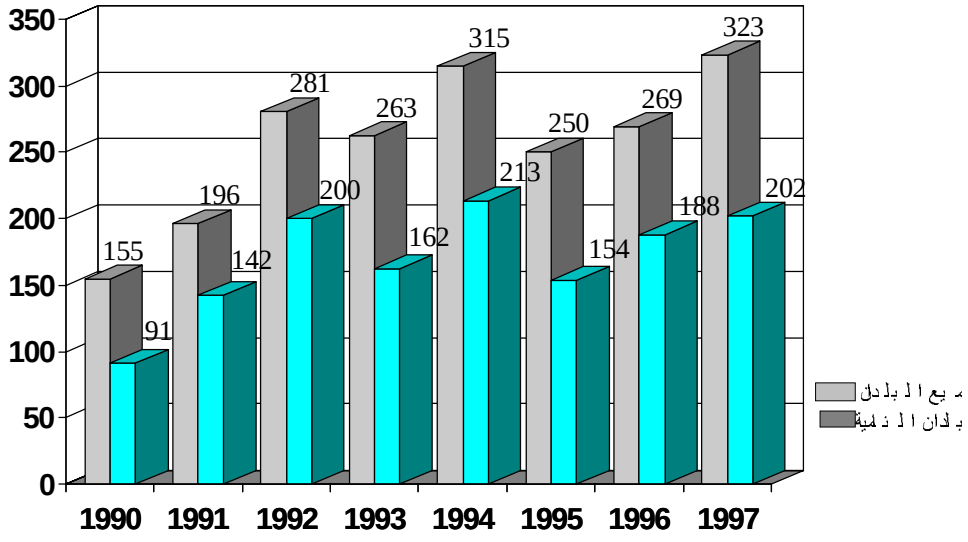

شراء الأغذية بصورة مرنة في إثيوبيا

استطاع **البرنامج** أن ينفذ استراتيجية مرنة لشراء الأغذية في إثيوبيا، مشجعا بذلك الإنتاج الزراعي مع تطوير نظام لتسويق الحبوب. وقد أعطى التعاون الرائع من جانب الجهات المانحة والتحليل المستفيض لبرامج الشراء المحلية في إثيوبيا، دروساً قيمة لتصميم البرامج المحتملة في بلدان أخرى.

وقد اعتمدت إثيوبيا لفترة طويلة على المعونة الغذائية لتغطية الفجوة في وارداتها من الأغذية، ولتلبية الاحتياجات الأساسية للمنكوبين بالكوارث والسكان الضعفاء. ولكن ما حدث في السنتين الأخيرتين من محاصيل وفيرة سمح بتلبية جزء كبير من احتياجات المساعدات الغذائية بالشراء من الأسواق المحلية. وفي عام ١٩٩٧، حصل **البرنامج** على موافقة الجهات المانحة والوكالات العاملة في برامج المعونة الغذائية على أن يقوم بدور رائد في تنسيق التدخلات لمساندة تطوير الأسواق في إثيوبيا. فزادت الكميات المشتراة إلى ما يزيد على ١٢٠ ٠٠٠ طن، بل إن **البرنامج** زاد عليها قدراً كبيراً من القيمة المضافة:

فقد استخدم **البرنامج** قدراته اللوجستية للوصول إلى صغار الموردين الذين لا يستطيعون في أغلب الأحيان ترتيب عمليات النقل ونقاط التسليم؛

أثبتت المتابعة المستمرة للاحتياجات من المعونة الغذائية (على أساس العمل الذي تقوم به وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها وللمشاركة السنوية في تقدير الاحتياجات من المحاصيل والأغذية الذي تقوم به **منظمة الأغذية والزراعة** مع **البرنامج**) أنه من الممكن تعديل استراتيجية إمدادات الأغذية في أسرع وقت ممكن؛

بفضل علاقة **البرنامج** الطويلة ومساندته للاحتياطي الإثيوبي من طوارئ الأمن الغذائي، استطاع **البرنامج** أن يستخدم مخازن هذا الاحتياطي على الوجه الأمثل كمخزون وقائي بين مرحلتي شراء الأغذية وتوزيعها، ليزيد بذلك من فعالية التكاليف ويحسن من أداء تسليم الأغذية عند تلبية الاحتياجات من المساعدات الغذائية.

وبعد سنوات من التحسن المستمر في إنتاج الحبوب في إثيوبيا، تشير التوقعات إلى أن محصول ١٩٩٨ سيكون هزيلاً إلى حد ما. ولكن المشتريات المحلية **للبرنامج** انخفضت بصورة ملموسة وحل محلها جدول زمني لشحنات الأغذية من الخارج، بهدف تلبية الاحتياجات من المعونة الغذائية والمساعدة في تقليل فجوة الواردات الغذائية إثيوبيا.

الاستعداد/خطط الطوارئ/الترتيبات البديلة

٥٤- كجزء من تسهيلات الاستجابة العاجلة التي ظلت تمثل دعماً كبيراً لعمليات الطوارئ التي نفذها **البرنامج** في عام ١٩٩٧، وضعت الترتيبات البديلة التي تم الاتفاق عليها في السنوات السابقة موضع الاختبار في ١٩٩٧، عندما طلب من **البرنامج** تقديم مساعدات فورية تشمل عمليات جوية أثناء الفيضانات التي حدثت في كينيا والصومال. كما استفادت عمليات **البرنامج** في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وليبيريا وسيراليون من هذه الترتيبات البديلة، التي سمحت **للبرنامج** بأن يعتمد على المساعدات الفنية مثل تلك التي يقدمها قباطنة الموانئ، وفنيو الاتصالات اللاسلكية، ومراقبو الفيضانات، وخبراء الاتصالات، ومنسقو الرحلات الجوية، وقادة الأساطيل، والمهندسون المدنيون، كتدابير في المدى المتوسط والقصير إلى أن تتخذ ترتيبات لتعيين موظفين للمدى الطويل.

٥٥- وفي عام ١٩٩٧، تم تعيين موظفين مؤقتين ومتطوعين من **الأمم المتحدة** لأكثر من ١٦٠ شهراً. وجاء هؤلاء الموظفون من **المجلس الدانمركي للاجئين**، و**المجلس النرويجي للاجئين**، و**وكالة خدمات الإنقاذ السويدية**، و**هيئة الإغاثة السويسرية من الكوارث**، ومتطوعي **الأمم المتحدة**. كما استخدم **البرنامج** في عام ١٩٩٧ قدرات وحدة الدفاع الحربي والمدني التابعة **لإدارة الشؤون الإنسانية** (التي أصبح اسمها الآن **مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية**) في العديد من حالات الطوارئ، الأمر الذي سمح **للبرنامج** بأن يستجيب بسرعة وكفاءة إلى الاحتياجات الملحة في أفغانستان وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية (الإسقاط بالطائرات في غوما) وكينيا والصومال (عمليات البواخر).

٥٦- وقام **البرنامج** بتجربتين رئيسيتين في عام ١٩٩٧ **للتخطيط في حالات الطوارئ**، حيث عقد حلقة عمل خاصة بمنطقة السهل، وتجربة للتخطيط في حالات الطوارئ تتعلق "بظاهرة النينو" في إفريقيا الجنوبية. وأسفرت هاتين التجربتين عما يلي:

(أ) زيادة الوعي والقبول العام بضرورة وجود عملية مشتركة بين الوكالات للتخطيط لحالات الطوارئ، تتكامل فيها الموارد مع الإستراتيجية والبرامج والإمداد؛

(ب) وضع نهج للتخطيط يقوم على وحدات متعددة لدراسة ظاهرة النينو الجنوبية المتغيرة لفريق المهام المعني بإفريقيا الجنوبية؛

(ج) وضع نظام للمعلومات في **البرنامج** للتخطيط لحالات الطوارئ، حيث توضع جميع المعلومات المساندة، ضماناً لاستمرارية صلاحيتها وسهولة الحصول عليها من جانب **البرنامج** وشركائه.

٥٧- وأثناء العام، واصل **فريق التدخلات الإمدادية المتكاملة في حالات الطوارئ** القيام بدوره الرائد في تقدير القدرات الإمدادية من أجل التخطيط القائم على التصور لحالات الطوارئ بهدف التدخلات اللوجستية في المستقبل. وفي عام ١٩٩٧، كان هناك تقدير للآثار المحتملة "لظاهرة النينو" في منطقة السهل الإفريقي وإفريقيا الجنوبية وأمريكا الوسطى والمحيط الهادئ. وواصل **البرنامج** تقديم معلومات قيمة عن التعاون بين الجانبين المدني والعسكري، كان من بينها معلومات عن المسائل المتعلقة بالألغام الأرضية، كما تعاون مع عمليات حفظ السلام الإنسانية، كجزء من استراتيجيته للتأهب لمواجهة حالات الطوارئ غير التقليدية.

٥٨- وبالإضافة إلى ذلك، فقد أجرى **البرنامج** دراسة ميدانية لاستعراض الترتيبات الحالية لإدارة المخزونات اللوجستية واستخدامها والاستعداد للمستقبل ومدى توافرها، وذلك لدعم عمليات **البرنامج** في حالات الطوارئ. ونتيجة لعدد من التوصيات التي أسفرت عنها هذه الدراسة، سيعيد **البرنامج** تنظيم الترتيبات الخاصة بالمخزونات الإستراتيجية اللوجستية

لإفريقيا باعتبارها مرفقاً للاستجابة الأولية، مع وجود المصدر الأساسي للإمدادات في أوروبا. ومن شأن ذلك أن يجعل المعدات اللوجستية متوافرة في وقت أقصر للعمليات الأخرى في مختلف أنحاء العالم.

٥٩- وقد ساعدت **وكالة نظم معلومات الدفاع في الولايات المتحدة البرنامج** في مجالات الاتصالات اللاسلكية وتبادل المعلومات، ومتابعة الإمداد والسلع، ونظم المعلومات الجغرافية. وقامت هذه الوكالة بإجراء دراسات أعطت ملاحظات وتوصيات قيمةً في كل مجال من هذه المجالات.

مساعدات الإغاثة

إنقاذ الأرواح

٦٠- كما حدث في السنوات السابقة، فقد ركز **البرنامج** الكثير من عمله في حالات الطوارئ في عام ١٩٩٧ على العمليات في مناطق القتال، ليصل بخدماته إلى ٤,٢ مليون لاجئ وعائد و١٤,٩ مليون نازح. ورغم استمرار حالات الطوارئ الحادة في بعض البلدان كما حدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) وسيراليون، فقد كانت هناك مناطق كثيرة – مثل أنغولا وليبيريا – تحولت فيها معونات الإغاثة من إنقاذ حياة البشر إلى أنشطة التأهيل. وكانت النتيجة، أن أصبح عام ١٩٩٧ هو عام عمليات مساعدة العائدين والنازحين داخل بلادهم لكي يعودوا إلى ديارهم. وفي كثير من العمليات الجارية، زاد التركيز على مساندة برامج إعادة التوطين الطوعية.

٦١- مع وجود عشرة ملايين مستفيد يعانون من آثار الجفاف والفيضانات، شهد عام ١٩٩٧ زيادة رهيبة في الكوارث الطبيعية بالنسبة **للبرنامج**. فجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وهي البؤرة الرئيسية لنشاط **البرنامج** في ذلك العام، تعاني من مشكلات هيكلية، زادت بفعل الفيضانات والجفاف. كما حدثت عمليات كوارث طبيعية أخرى تكاد تكون تقليدية في إثيوبيا وكينيا ولاوس وملاوي وموزمبيق وتنزانيا ومنطقة السهل، انضمت إليها في أواخر العام السلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما والصومال.

٦٢- ورغم أن نشاط **البرنامج** أسفر عن تخفيف وطأة الجوع والشقاء، فقد حدثت بعض المآسي التي عجزت فيها مساعدات **البرنامج** عن الوصول إلى المستفيدين المقصودين. ففي أعقاب الانقلاب العسكري الذي حدث في سيراليون، تعرض السكان لسبعة أشهر من الحرب الأهلية، كادت فيه مساعدات **البرنامج** أن تتوقف تماماً بسبب ظروف الأمن وتأثير العقوبات الإقليمية. وظل اللاجئون يتنقلون في يأس تام من مكان إلى آخر في المناطق الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية طوال فترة القتال، بينما حاصرت الفيضانات سكان الصومال لأسابيع كاملة قبل أن تبدأ مساعدات **البرنامج** في الوصول إليهم، وليست هذه سوى نماذج لحالات الطوارئ التي تتعرض فيها عمليات الإغاثة الإنسانية لصعوبات سياسية أو مالية.

الحياة وسط الأخطار

في الوقت الذي يعمل فيه موظفو **البرنامج** على إنقاذ حياة البشر المحتاجين، فإن حياتهم هم أنفسهم تتعرض إلى أخطار متزايدة. فقد فقد سبعة من الزملاء حياتهم أثناء تأدية واجبهم في عام ١٩٩٧، وهم جور ليتلو في أنغولا، وسيلفر كانيزا وديداس نيجزابيرا، وجين يى يو موروانشياكا ونالو ثباريا موجوا في رواندا، وابراهام مايكل أماسياس وكيدان فيكلي جورجيوس في إثيوبيا.

وهناك عدد من أكبر العمليات ينفذها **البرنامج** في مناطق يدور فيها القتال. وقد بذلت وكالات **الأمم المتحدة** التشغيلية الرئيسية التي تتأثر بصورة مباشرة – ومن بينها **البرنامج** – بالتعاون مع مكتب منسق **الأمم المتحدة** للأمن جهودا هائلة لتحسين ترتيبات الأمن بالنسبة لموظفيها. وتشمل هذه الجهود ترتيبات مشتركة بين الوكالات للتدريب على أعمال الأمن والحصول على نصائح في حالات الإجهاد الشديد. وفي عام ١٩٩٧، شارك موظفو **البرنامج** في منطقة البحيرات الكبرى في الحلقة التدريبية التي عقدها منسق **الأمم المتحدة** للأمن في نيروبي، كما حضر منسق الأمن الميداني في **البرنامج** دورة عن المفاوضات في حالات احتجاز رهائن. واتساقا مع التزام البرنامج بالإصلاحات التي تجري في **منظومة الأمم المتحدة**، قرر في عام ١٩٩٧ نقل الوحدة الجديدة للأمن الميداني في **البرنامج** إلى مكتب منسق **الأمم المتحدة** للأمن في مقر **الأمم المتحدة**، كجزء من الخدمة الموحدة في **المنظومة**. كما يساهم **البرنامج** جزئياً في تمويل وظيفة مهنية لمسؤول الأمن في مكتب منسق **الأمم المتحدة** للأمن.

العائدون

٦٣- سمح تحسن ظروف الأمن في العديد من البلدان بعودة اللاجئين والنازحين في الداخل إلى ديارهم في عام ١٩٩٧. وقدم **البرنامج** مساعداته إلى العائدين الروانديين من جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا)، والصوماليين العائدين من إثيوبيا، واللاجئين من قبائل الطوارق في مالي العائدين من النيجر، ولاجئي سيراليون العائدين من ليبيريا، والسودانيين العائدين من أوغندا إلى جنوب السودان، في الوقت الذي كان فيه لاجئو أوغندا يعودون إلى ديارهم في الاتجاه المعاكس، وإلى العائدين الأفغان من طاجيكستان، وإلى النازحين العائدين إلى ديارهم في غواتيمالا ويوغوسلافيا سابقا.

٦٤- وفي **إثيوبيا**، كان من المنتظر أن يعود عشرة آلاف لاجئ صومالي – من بين مجموع اللاجئين الذين يربو عددهم على ٢٤٠ ٠٠٠ لاجئ – إلى ديارهم في عام ١٩٩٧ في إطار البرنامج الطوعي الرائد لإعادة التوطين الذي نظمته **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**. وقد زود **البرنامج** كل عائد صومالي بكمية من الأغذية تتكون من ١٥٠ كيلوغراماً من الحبوب، وعشرة كيلو غرامات من البقول وخمسة لترات من الزيت. وهي كمية تضمن أمنه الغذائي خلال فترة إعادة التوطين. ومن المنتظر أن يُمدد العمل بالبرنامج الطوعي الرائد لإعادة التوطين في عام ١٩٩٨ ليغطي ٨٠ ٠٠٠ لاجئ صومالي آخرين. ومن شأن هذه العملية أن تؤدي إلى تخفيض عدد اللاجئين الصوماليين الحاليين بنسبة الثلث، وأن تساعد العائدين على اتخاذ الخطوات المبدئية على طريق الإبلال.

المساعدات الإنسانية تترنح: إجلاء الموظفين

قام **البرنامج** – بالتعاون الوثيق مع منسق **الأمم المتحدة للأمن** – بعدة عمليات إجلاء لموظفي الإغاثة من **الأمم المتحدة** والمنظمات غير الحكومية. ففي أفغانستان، تمت عمليات إجلاء باستمرار للموظفين إلى باكستان طبقاً لظروف الأمن السائدة. وفي كيسانجاني (جمهورية الكونغو الديمقراطية) استخدم **البرنامج** طائرة مؤجرة محلياً في مارس/آذار ١٩٩٧ لإجلاء ٤٦ من موظفي **الأمم المتحدة** والمنظمات غير الحكومية، إلى مدينة كينشاسا. وفي يونيو/حزيران ١٩٩٧، قام **البرنامج** بإجلاء موظفي **الأمم المتحدة** والمنظمات غير الحكومية من **برازافيل**، وبالإضافة إلى ذلك، فإن طائرة **البرنامج** مثلت إضافة إلى الطاقات الجوية لدى القوات الفرنسية التي تحرس مطار برازافيل وتحمي القوافل البرية لموظفي الإغاثة من المدينة إلى المطار. وتم إجلاء ٥٧٥ شخصاً – من بينهم ٣٨١ موظفاً في **الأمم المتحدة** في ثمانية رحلات جوية إلى مدينة ليبرفيل أو بوا نوار، باستخدام الطائرات التي استأجرها **البرنامج** من أنغولا من طراز سي ١٣٠. وفي بداية الفيضانات التي حدثت في الصومال، تم إجلاء موظفي الإغاثة بطائرات الهليكوبتر من مدينة بجلي في جنوب الصومال. وفي ليبيريا، ظلت سفينة "سلفاتور الثاني" وهي سفينة ضخمة استأجرها **البرنامج** وشارك منسق **الأمم المتحدة** للأمن في قيمة الإيجار – راسية بالقرب من شواطئ ليبيريا كموقع آمن لموظفي الإغاثة الدوليين. وفي ٣٠ يوليو/تموز ١٩٩٧، تحركت "سلفاتور الثاني" بعد أن استخدمت في مايو/أيار ١٩٩٧ في آخر رحلة لها لإجلاء ٩٧ شخصاً من مدينة فريتاون إلى كوناكري.

الإبلال من الأزمة

٦٥- تبين تجربة **البرنامج** مع حالات الطوارئ الممتدة أو المعقدة، أن الاستجابة التقليدية بالإغاثة، أي معالجة الأزمة باعتبارها أساساً حادثا غير عادي قصير الأجل منفصل تماماً عن التنمية، تكون في أغلب الأحيان غير كافية لتلبية احتياجات البشر الذين يسعون إلى تأمين حياتهم في موقف يضج بالصراع. فالأنشطة الإنمائية لدعم الجهود الإنسانية يمكن أن تساعد في تلافي المزيد من التدهور، وأن ترسي أسسا للخروج من الأزمة والمصالحة.

٦٦- ففي أنغولا وكمبوديا وإثيوبيا وموزمبيق والسودان على سبيل المثال، أدخل **البرنامج** أنشطة إنمائية لمساندة الجهود الإنسانية. وفي **أنغولا**، واصل **البرنامج** – رغم أن عملية المصالحة السياسية لم تتقدم كما كان متوقعاً – التحول تدريجياً في تركيز مساعداته نحو التأهيل وإعادة التوطين، مع تركيز جديد على مساعدة المشروعات المرتبطة بإصلاح البنية الأساسية المحلية ومساندة إحياء الزراعة. كما قدمت المساعدات من أجل إصلاح قطاعي الصحة والتعليم، اللذان عانا كثيراً من سنوات الحرب الأهلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن **البرنامج** قدم – في إطار مساندته لحملة تسريح الجنود – أغذية إلى الجنود السابقين أثناء السنة الأولى من إعادة دمجهم في المجتمع المدني.

تخفيف حدة الكوارث في موزمبيق

قدم **البرنامج** في عام ١٩٩٧، مساعدته إلى الحكومة في تنسيق جهود الاستعداد لمواجهة الكوارث والتخفيف من حدتها التي تبذلها المنظمات غير الحكومية ووكالات **الأمم المتحدة** والأجهزة الحكومية. واشتملت هذه المساعدات على تيسيرات لجماعات العمل في مجالات تحليل مدى الهشاشة والمخاطر، وتوزيع البذور، وبعثات التقدير المختلفة. كما قام **البرنامج** – تشجيعا منه لنهج مشترك بين القطاعات – بتمويل عملية التحضير لإطار شامل للسياسات يقترح الأهداف والمبادئ والترتيبات التنظيمية لإدارة الكوارث في موزمبيق. وقد عرض إطار السياسات هذا في حلقة العمل القطرية التي دعمها **البرنامج**، بمشاركة السلطات الحكومية، والجهات الأكاديمية، والقطاع الخاص والجهات المانحة، ووكالات **الأمم المتحدة** والمنظمات غير الحكومية، ثم عرض بعد ذلك على مجلس الوزراء للنظر فيه.

العمل بالمشاركة

المشاركة في إصلاح منظومة الأمم المتحدة

٦٧- يؤيد **البرنامج** تأييداً تاماً عملية الإصلاح داخل **منظومة الأمم المتحدة**، وهي العملية التي بدأها الأمين العام بهدف تمكين **المنظومة** من مواجهة التحديات الإنمائية والإنسانية في القرن الواحد والعشرين بكفاءة. **فالبرنامج** عضو نشيط في مجموعة التنمية في **الأمم المتحدة**، كما أنه أيد باستمرار التوسع في المقار والخدمات الموحدة على المستوى القطري، بما في ذلك إنشاء "منازل **الأمم المتحدة**" كلما كان ذلك مناسبا. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ناصر تدعيم نظام المنسق المقيم مع إدخال إصلاحات معينة، مثل تحسين اختيار المنسق المقيم وإجراءات التقدير. كما أنه يشارك في عملية إطار **الأمم المتحدة** للمعونات الإنمائية، ساعياً إلى تحقيق قدر أكبر من الاتساق في البرامج وإتباع نهج تكميلي مع شركاء التنمية على المستوى القطري.

٦٨- وعلى الجانب الإنساني، شارك **البرنامج** بنشاط في **اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات**، وفي **اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية** التي أنشئت مؤخرا، وهي أداة أساسية لتطوير السياسات، واتخاذ القرار، والإدارة في **منظومة الأمم المتحدة**. وكان التعاون كثيفاً بشكل خاص بشأن التوصيات المتعلقة بتدابير تحسين قدرة **منظومة الأمم المتحدة** على تقديم المساعدات الإنسانية (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٥/٥٦) وتنفيذ اقتراح الأمين العام بإصلاح **منظومة الأمم المتحدة**. وهناك اتصالات دائمة بين **البرنامج** ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن عمليات الطوارئ الرئيسية المعقدة.

٦٩- وقد برزت قضية حقوق الإنسان في حزمة الإصلاحات التي اقترحها الأمين العام، وتشعبت في أربعة مجالات موضوعية من برنامج عمل **الأمانة**، وهي: السلم والأمن، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والتعاون في مجال التنمية، والشؤون الإنسانية. ويشارك **البرنامج** في مناقشة كيفية "إدماج" أو تفعيل حقوق الإنسان في عمل المنظمات الفردية في الأنشطة الإنمائية والإنسانية. فجميع عمليات **البرنامج** تستهدف التنفيذ الملموس "لحق كل إنسان في التحرر من الجوع"، كما جاء في المادة ١١ من الإعلان الدولي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويؤيد **البرنامج** جهود المجتمع الدولي الرامية إلى "تنفيذ الحقوق المتعلقة بالأغذية" كما جاء في قرار لجنة حقوق الإنسان، الذي اتخذ بالإجماع في ١٩٩٧/٤/٢٣. والقضية التي لها أهميتها الخاصة بالنسبة **للبرنامج** هي ضمان وجود ترتيبات لتلبية الاحتياجات من المساعدات والحماية للنازحين داخل بلادهم.

النهوض بالمشاركة في التشغيل

٧٠- أحرز تقدم ملموس في عام ١٩٩٧ في النهوض بالمشاركة مع منظمات **الأمم المتحدة**. فقد أبرمت مذكرة تفاهم معدلة مع **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** في مارس/آذار ١٩٩٧، لتحل محل سابقتها (التي أبرمت عام ١٩٩٤). ومن بين البنود المعدلة الجديدة في مذكرة التفاهم، تلك البنود المتصلة بتقدير أعداد واحتياجات المستفيدين بصورة أفضل، والتي سيتفق عليها بمعرفة **البرنامج والمفوضية** معاً، وإجراءات المتابعة والإبلاغ، ودور **البرنامج** في التوزيع النهائي للأغذية، وهو الدور الذي سيكون مسؤولا عنه أمام الجهات المانحة، ومتابعة الأغذية المتوقعة واقتسام البيانات في حينها، والالتزامات الخاصة بالنساء والأطفال، ووضع خطط عمل مشتركة في الميدان.

مبادئ توجيهية جديدة في البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتقدير الاحتياجات من الأغذية والتغذية

لاشك أن ضمان حصة أساسية كافية من الأغذية له أهميته القصوى بمجرد ظهور حالة طوارئ. والمقصود بكلمة كافية هو تحديد الحد الأدنى من احتياجات الإنسان من الطاقة والبروتين والدهون والعناصر الغذائية الدقيقة. ولابد أن تكون الحصة متنوعة، ومقبولة ثقافيا، وتناسب استهلاك الإنسان والأطفال.

وحتى عام ١٩٩٧، كان **البرنامج** يستخدم رقما تخطيطيا هو ١ ٩٠٠ سعر حراري لحصص الطوارئ. ولكن، البحوث الأخيرة أثبتت أن هذا الرقم منخفض للغاية، وعلى الأخص بالنسبة للنساء. واتساقا مع توصيات **منظمة الصحة العالمية** و**اللجنة الدولية للتغذية**، بدأ **البرنامج** في استخدام رقم تخطيطي جديد هو ٢ ١٠٠ سعر حراري، مع الحصول على نسبة تتراوح بين ١٠ في المائة و ١٢ في المائة من الطاقة من البروتين، و ١٧ في المائة من الدهون في جميع عمليات الطوارئ الجديدة، وفي مراجعة عمليات اللاجئين الحالية. ومن شأن ذلك أن يغطي احتياجات الطاقة لدى السكان العاديين في أي بلد نام، مع افتراض أن توزيع السكان واحد في جميع الحالات، وكذلك حجم الأجسام، ودرجة الحرارة، والأوضاع التغذوية قبل ظهور حالة الطوارئ، ومستوى خفيف من النشاط الجسماني يزيد بنسبة ٥٥ في المائة عن معدل التمثيل القاعدي بالنسبة للذكور وبنسبة ٥٦ في المائة بالنسبة للإناث.

ولاشك أن وضع هذه القيمة المرجعية المبدئية للتغذية في حالات الطوارئ، سوف يسمح بالتخطيط السريع والاستجابة إلى الاحتياجات من الأغذية والتغذية في الأيام الأولى من ظهور أي حالة طوارئ. ولكن، هذا الرقم سيستخدم بشيء من المرونة، كما أن مستوى النشاط ودرجة الحرارة، والحالة الصحية والتغذوية والفسيولوجية ستؤخذ كلها في الاعتبار مع سير العملية.

٧١- وقعت مذكرة تفاهم بين **البرنامج** و**منظمة اليونيسيف** في شهر فبراير/شباط ١٩٩٨، حددت مسؤوليات **البرنامج** فيما يتعلق بتوريد السلع الغذائية الأساسية، ومسؤوليات **منظمة اليونيسيف** فيما يتعلق بالإصحاح، والمياه، والصحة، وحماية الأطفال. كما وقعت في عام ١٩٩٧ اتفاقية فنية مع **النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر** في **منظمة الأغذية والزراعة**، بهدف تعزيز ترتيبات التعاون في مجال نظم الإنذار المبكر وقدراتها.

٧٢- وظل **البرنامج** يتعاون لعدة سنوات مع **البنك الدولي** في المشروعات الإنمائية وفي الأعمال المتصلة بالطوارئ. وهناك الآن ٢٥ مشروعاً إنمائيا يدعمها **البرنامج**، ١٤ منها في إفريقيا و٧ في آسيا و ٤ في أمريكا اللاتينية، لديها ترتيبات تعاونية أو أنها تكمل عمل قطاع **البنك الدولي**. كما أن هناك تعاون مثمر مع البنك في إطار حالات الطوارئ والمساعدات التالية لهذه الحالات (في موزمبيق والصومال مثلا).

التعاون في التشغيل مع وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز

يسعى **البرنامج** إلى التعاون والتنسيق مع الوكالات الشريكة بهدف زيادة تأثير برامجه وليضمن استفادة المشاركين على الوجه الأمثل من تدخلاته.

فالبرنامج القطري في اليمن – على سبيل المثال – يشتمل على نشاط زراعي تم تطويره بالتعاون مع **منظمة الأغذية والزراعة** و**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**. وشاركت المنظمات الثلاث بشكل إيجابي في عمليات التحديد والتقييم، وسوف تساهم في متطلبات الدعم الفني أثناء عملية التنفيذ. ويتضمن هذا النشاط عنصر للمساعدة الفنية يموله برنامج القضاء على الفقر وخلق فرص للعمالة التابع لبرنامج **الأمم المتحدة الإنمائي**، والذي تنفذه **منظمة الأغذية والزراعة**، ويقدم **البرنامج** مساعدات إلى الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والتي تعيش في المناطق النائية المعرضة للكوارث، ليمكنهم بذلك من اتخاذ إجراءات وقائية تحميهم من أخطار الجفاف والفيضانات.

وفي **أنغولا**، تعاون **البرنامج** مع **منظمة الأغذية والزراعة** و**الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** في تصميم مشروع مشترك لإحياء الزراعة في مقاطعة ويجي الشمالية. وهو مشروع تموله حكومة إيطاليا. أما مساهمة البرنامج في هذا الجهد المشترك فتتمثل في دعم إصلاح البنيات الأساسية المحلية، مثل الطرق الفرعية والجسور لتيسير وصول صغار المزارعين إلى الأسواق من خلال أنشطة تتم بأسلوب الغذاء مقابل العمل. وتساعد **منظمة الأغذية والزراعة** في إصلاح نظام الإرشاد الزراعي باعتباره عنصراً مكملا للتيسيرات الائتمانية التي يقدمها **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية**.

وفي **مالي**، يساهم **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** في تمويل برنامج للأمن الغذائي وهو (برنامج الأمن الغذائي وتوفير الدخل في مقاطعة كيدال). ويكفل **البرنامج** عن طريق الأنشطة التي تتم بأسلوب الغذاء مقابل العمل – إطعام السكان العائدين إلى أن يتم بناء البنيات الأساسية الإنتاجية والاجتماعية وتعطي ثمارها.

وفي موزمبيق، يركز أحد المشروعات التي أجيزت مؤخرا على إصلاح البنية الأساسية الاجتماعية، حيث يدعم البرنامج و**البنك الدولي** إعادة بناء المراكز الصحية، مع قيام **البرنامج** بتقديم دعم في شكل غذاء مقابل العمل. وقد أوكل **البنك الدولي** إلى **البرنامج** إدارة الأموال في هذا المشروع نظراً لوجود **البرنامج** بشكل كبير في موزمبيق.

٧٣- واستفاد التعاون بين **البرنامج** و**اللجنة الدولية للصليب الأحمر** من تبادل الرسائل بين المديرين التنفيذيين للمؤسستين في شهر سبتمبر/أيلول ١٩٩٦. وكمثال فقد أُخذ رأى **اللجنة الدولية للصليب الأحمر** في مرحلة تخطيط برنامج للمساعدة الغذائية لنحو ٤٠٠ ٠٠٠ شخص في المؤسسات **الألبانية** والفقراء من ضحايا القتال الدائر هناك. وتم التوصل إلى اتفاقية تقضي بأن يقدم **البرنامج** مساعداته إلى الأماكن التي يستطيع الوصول إليها في ألبانيا، على أن تقوم **اللجنة الدولية للصليب الأحمر** بتغطية الأجزاء الباقية. وكفلت الاجتماعات المنتظمة التغطية الكاملة لألبانيا مع تلافي أي ازدواجية، وساعدت كل منظمة الأخرى بما لديها من مخزونات غذائية عند حدوث أي اختناقات فيما لدى المنظمة الأخرى من أغذية.

٧٤- وظلت العلاقات بين **البرنامج** وأكثر من ١ ٠٠٠ منظمة غير حكومية يتعاون معها في مختلف أنحاء العالم، تقوم على مبدأ المشاركة. وعززت المشاورة السنوية بين **البرنامج** وهذه المنظمات التي عقدت في شهر سبتمبر/أيلول ١٩٩٧، من الحوار مع الشركاء الرئيسيين في هذه المنظمات بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل تسديد تكاليف التوزيع والمراقبة، والسياسات الخاصة بالجنسين، والاستعداد لمواجهة ظاهرة *النينو*، كما سمح تبادل الآراء والمقترحات بشأن سلامة الموظفين **للبرنامج** بأن يردد قلق هذه المنظمات غير الحكومية في منابر **الأمم المتحدة** ذات الصلة بهذا الموضوع. كما تم توقيع مذكرتي تفاهم عالميتين بشأن ترتيبات العمل التعاوني في عام ١٩٩٧ مع وكالة **السبتيين للتنمية والإغاثة** ومع **شبكة العمل لمكافحة المجاعة**، ليصل بذلك مجموع مذكرات التفاهم العامة التي وقعت مع منظمات غير حكومية إلى ١٢ مذكرة. وهذه المذكرات هي أدوات لتعزيز التعاون التشغيلي وتوضيح المسؤولية بهدف الوصول بالميزة النسبية لكل منظمة إلى حدها الأمثل.

تعاون البرنامج مع المنظمات غير الحكومية في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

لاشك أن وحدة الاتصال للمعونة الغذائية، وهي الوحدة التي بدأت عملها في أوائل عام ١٩٩٧، هي تجربة خلاقة وديناميةفي التعاون بين **البرنامج** والمنظمات غير الحكومية. وقد أنشئت هذه الوحدة في مكتب البرنامج في بيونغ يانغ لتتعامل بصورة مباشرة مع المنظمات غير الحكومية التي ترغب في المساهمة بالمعونة الغذائية من خلال **البرنامج**. وقدمت هذه الوحدة تقاريرها إلى ٧٠ بعثة من بعثات المنظمات غير الحكومية التي تسعى إلى تقديم الأغذية وغيرها من أشكال المعونة إلى ضحايا المجاعة في كوريا. كما رافقت الكثير من هذه البعثات في زياراتها الميدانية ورحلات المتابعة التي قامت بها. وبلغ مجموع كميات المعونة الغذائية التي قدمتها المنظمات غير الحكومية عن طريق هذه الوحدة التابعة **للبرنامج** في عام ١٩٩٧ إلى ٥٥ ٠٠٠ طن، وهي كمية ينتظر أن تتضاعف في عام ١٩٩٨. ولاشك أن التعاون بين **البرنامج** والمنظمات غير الحكومية يعكس قدراً كبيراً من روح المشاركة الإيجابية. كما أن هناك اعترافا متبادلا بضرورة التنسيق الجماعي ضماناً لوصول الأغذية لمن هم في أمس الحاجة إليها.

زيادة المساءلة

الخطة الإستراتيجية والمالية (١٩٩٨ - ٢٠٠١)

٧٥- في أوائل مارس/آذار ١٩٩٧، اجتمع كبار المديرين من روما ومن المكاتب الإقليمية والقطرية في نيروبي عاصمة كينيا لمناقشة التحديات والصعوبات التي يواجهها **البرنامج** في تخطيطه للمستقبل الوشيك، وتطلعاته في هذا المجال. وقد أسفر هذا الاجتماع عن اقتراح عشرة أولويات استراتيجية **للبرنامج** أدرجت تحت فئتين منفصلتين، هما: **(أ)** منهج محوره البشر عند برمجة المعونة الغذائية؛ **(ب)** القدرة التنظيمية والموارد. وقد أيد **المجلس التنفيذي** هذه الخطة في دورته السنوية في مايو/أيار ١٩٩٧.

تحسين الإدارة المالية ونظم المعلومات

٧٦- بدأ تنفيذ برنامج تحسين الإدارة المالية في عام ١٩٩٥، بهدف تحسين الإدارة المالية **للبرنامج** وقدراته المحاسبية. وتحقق تقدم كبير في مشروعات الأجهزة الإستراتيجية التي تشكل لُب هذا البرنامج. ففي النصف الأول من عام ١٩٩٧، تم تحديد الاحتياجات الشاملة من هذه الأجهزة لدعم الأنشطة المالية وتلك الخاصة بالموارد البشرية، والتي سيسترشد بها عند اختيار مجموعة البرامج المتكاملة. كما أن الجهود المتصلة بإدارة المشتريات بدأت هي الأخرى في أواخر عام ١٩٩٧.

٧٧- وانتهى **البرنامج** من تصميم نظام لتعبئة الموارد، وهو النظام الذي وضع لمساندة **البرنامج** في تجميع المساهمات وإدارتها، وبدأ تطويره في الربع الأخير من العام. وسيتم تنفيذ هذا النظام بالكامل في أواخر الربع الأول من عام ١٩٩٨.

٧٨- وفي عام ١٩٩٤، وقبل الانتهاء من تحديد برنامج تحسين الإدارة المالية بصورة كاملة - كانت تكاليف تنفيذ هذا البرنامج تقدر بنحو ١٩ مليون دولار. ويشمل ذلك تحسين الأجهزة الخاصة بالأنشطة المالية أساسا. ولكن مع إجراء تقييم مفصل للاحتياجات في عام ١٩٩٥، رئى أنه لابد من توسيع نطاق هذا البرنامج. ولم تكتفي هذه المراجعة بالأنشطة المالية

وحدها، بل توسعت لتشمل إدارة المشروعات، وتعبئة الموارد، والبرمجة، والنقل، وعمليات الشراء، وإدارة الموارد البشرية.

٧٩- ومنذ اعتماد هذه الصيغة المعدلة في عام ١٩٩٥، زادت تقديرات تكاليف التنفيذ بنسبة ١٢ في المائة. ويرجع ذلك إلى عاملين رئيسيين هما: (١) تحسين التقديرات نفسها، حيث أمكن تعريف بعض المشروعات تعريفاً كاملاً؛ (٢) زيادة فترة التنفيذ. فقد مُددت فترة التنفيذ إلى أربع سنوات، بدلاً عن ثلاث كما كان مخططا في الأصل، حيث أصبح من المقرر الانتهاء من أغلب مشروعات برنامج تحسين الإدارة المالية بنهاية عام ١٩٩٩. ورغم الارتفاع الشديد في الطلب على صناعة تكنولوجيا المعلومات، فقد استطاع **البرنامج** أن يتحكم في التكاليف. ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى التعاقد مع خبراء استشاريين بدلاً عن الشركات الكبيرة.

٨٠- وبلغت مساهمات الجهات المانحة والتمويل من ميزانية **البرنامج** لبرنامج تحسين الإدارة المالية ١٦,٤ مليون دولار حتى الآن. ومعنى ذلك أن الأمر مازال بحاجة إلى ١٥ مليون دولار، خلال الفترة المالية ١٩٩٨-١٩٩٩. ولكن **المجلس التنفيذي** أجاز - كإجراء مؤقت - على تحويل عشرة ملايين دولار من ميزانية ١٩٩٨-١٩٩٩.

تحسين نظام الإبلاغ

٨١- بعد مشاورات مستفيضة مع المكاتب الميدانية **للبرنامج**، والجهات المانحة، والشركاء التنفيذيين، أصبح **للبرنامج** نظام موحد للإبلاغ. ففي عام ١٩٩٧، أعدت تقارير موحدة عن المشروعات تغطي ٧٥ مشروعاً عاملاً، وعرضت على موقع **البرنامج** في شبكة الإنترنت. ويبين كل تقرير أهداف المشروع، وطريق التنفيذ، والموارد المستخدمة، وتأثير المشروع على المستفيدين. كما يتضمن التقرير بيانات تشغيلية ومالية. وهذا التحسن الكبير في الطريقة التي تفسر المساهمات التي يحصل عليها **البرنامج**، لها فوائد كثيرة: فهي تقلل النفقات الإدارية، وتزيد من الكفاءة بالنسبة للجهات المانحة ولموظفي **البرنامج**، وتزيد من الشفافية. ويتوقع **البرنامج** التوسع في استخدام التقارير الموحدة للمشاريع في جميع المشروعات العاملة.

٨٢- وبالإضافة إلى ذلك، فقد واصل **البرنامج** وضع نظام موحد لمتابعة السلع، بهدف النهوض بإدارة الموارد المتوقعة. كما وضع نظام لمتابعة عقود النقل للمساعدة في إدارة وتنظيم أنشطة النقل البري. وسوف يتولى قسم النقل والإمداد تنفيذ هذه النظم في عام ١٩٩٨.

٨٣- وشهد عام ١٩٩٧، وضع نموذج موحد لحساب تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة، وبدأ تنفيذه بالفعل. وتبين المصفوفة الجديدة لتقديرات تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة بتفصيل كبير كيفية تحديد أجور النقل البري والتخزين والمناولة، وتوثق عناصر التكلفة التي تغطيها ميزانية النقل والتخزين والمناولة لكل مشروع. وقد أرسل النموذج الجديد لتقديرات تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة إلى جميع المكاتب القطرية، مع المبادئ التوجيهية اللازمة.

تحسين الاتصالات وتطوير البنيات الأساسية

٨٤- بدأ مشروع الاتصالات الذي أنشئ في أواخر عام ١٩٩٦ لمساندة سياسة اللامركزية في **البرنامج**، في إقامة شبكة مؤسسية واسعة لتقديم خدمات البريد الإليكتروني وخدمات البيانات إلى المناطق النائية إلى جميع المكاتب القطرية. وحصلت جميع المكاتب القطرية **للبرنامج** على معدات الاتصال الأساسية، وبدأت في تركيبها.

٨٥- ومع إقرار **البرنامج** بأهمية معاملة الاتصالات في **منظومة الأمم المتحدة** كخدمة موحدة، تعاون **البرنامج** تعاوناً نشطاً مع عدة وكالات أخرى في **منظومة الأمم المتحدة** عام ١٩٩٧. ففي نوفمبر/تشرين الثاني، استضاف **البرنامج** اجتماع **اللجنة الاستشارية للاتصالات المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة**. ومن بين الأنشطة المحددة التي قام بها **البرنامج** مشاركته في الشبكات والخدمات التي تقدمها **منظمة اليونيسيف** في منطقة البحيرات الكبرى، حيث استطاع تحقيق وفورات كبيرة للجهتين، وربط **البرنامج** بالشبكة الرئيسية للاتصالات في **منظومة الأمم المتحدة** والعديد من مكاتبه القطرية عن طريق مرافق **إدارة عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة** في برينديزي (إيطاليا)، وتعاونه مع **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** عن طريق ساتل أوروبي.

وسائل تحسين المساءلة

٨٦- قام **مكتب التفتيش والتحقيقات** في عام ١٩٩٧، بإجراء تحقيقات في ستة بلدان لمعالجة بعض المسائل مثل سوء التصرف في أموال **البرنامج**، والخسائر النقدية في المكاتب القطرية، وسرقة المعدات، والأعمال الخارجية التي يقوم بها الموظفون دون ترخيص، والفروق في الحسابات. وبالإضافة إلى ذلك، قام مكتب التفتيش والتحقيقات بسبعة عمليات تفتيش روتينية على المكاتب القطرية، وشارك في اجتماعين إقليميين في أمريكا اللاتينية وإفريقيا. وشارك المكتب أثناء هذه الزيارات المديرين القطريين وغيرهم من كبار الموظفين في الدروس المستفادة وأفضل الأساليب المتبعة في بعض المجالات مثل متابعة المستفيدين، وإدارة الأغذية، وإدارة الأموال المتولدة عن بيع الأغذية، وحماية الأموال السائلة، والطرق المناسبة للمحافظة على الخزائن، واستخدام معدات **البرنامج**. وتعاون **البرنامج** تعاوناً وثيقاً مع وحدات المقار الرئيسية لتحديد المجالات التي تحتاج إلى إرشاد (مثل التأمين على الأموال أثناء نقلها، وتسديد السندات المصرفية وعقود النقل).

٨٧- أما **أنشطة مكتب المراجعة الداخلية** فقد تركزت على تعزيز المساءلة في المكاتب الإقليمية والقطرية. وتحسنت الكفاءة من خلال مواصلة التنسيق مع المراجع الخارجي والمراجعين الداخليين في **منظمة الأغذية والزراعة**، باستخدام خدمات المراجعة الخارجية وتدريب وتنمية موظفي المراجعة.

(أ) **أعمال المراجعة في المقر**: قام مكتب المراجعة الداخلية بمراجعة برنامج تحسين الإدارة المالية وشحن الأمتعة المنزلية، كما أجري استعراضات للموضوعات التالية وعلق عليها: تطوير سياسات الاستثمار، ومتابعة تحديد أجور النقل البري والتخزين والمناولة، لتوحيد التقارير المرفوعة إلى الجهات المانحة، وإطار اتفاقية تعقد مع الجهات المانحة الرئيسية، وإرشادات لشراء البنود غير الغذائية، وطلبات مستخدمي النظم المقترحة للإدارة المالية ومتابعة السلع، وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالسفر، وأجازات الموظفين، وساعات العمل الإضافية، والعلاوات الخاصة، والتعاقد مع موظفين مؤقتين، وتفويض السلطات، وأشكال الجرد، واستخدام المركبات الرسمية.

(ب) **الأموال المتولدة عن بيع السلع**: استعرض مكتب المراجعة الداخلية ٤٠ تقريراً من المراجعين المحليين الخارجيين عن دورة المراجعة في عام ١٩٩٦، شملت ٦٠ بلداً.

(ج) **أعمال المراجعة في الميدان**: قام المراجعون الداخليون بزيارة ١٣ مكتباً إقليمياً وقطرياً، وأصدروا ٤١٣ توصية للمراجعة (٣٢٦ من بعثات المراجعة في عام ١٩٩٧، و٥٣ في عام ١٩٩٦، و٣٤ في عام ١٩٩٥) أسفرت عن ٧٣٩ رداً تبرز الأعمال والقرارات التي اتخذتها الإدارة. أما التوصيات الموجهة إلى المكاتب الإقليمية والقطرية فقد طالبت بإدخال تحسينات على: الإدارة المالية والإبلاغ، وإدارة السلع ومتابعتها، وإدارة الممتلكات، وشراء البنود

الغذائية وغير الغذائية والنقل والإمداد، بما في ذلك تكاليف النقل الداخلي والبري والتخزين والمناولة، وإدارة الموظفين وكشوف أجورهم، ونظم المعلومات والحاسوب، وتعبئة الموارد المحلية.

(د) **خدمات المراجعة الروتينية والمخصصة:** تشمل خدمات المراجعة المخصصة: استعراض وثائق **المجلس التنفيذي** عن ميزانية ١٩٩٨-١٩٩٩ (استعراض دراسات التكاليف، وكيفية استخدام الفوائد، وسياسة الموارد والتمويل طويل الأجل)، وإعداد وثائق **المجلس التنفيذي** بشأن تعيين المراجع الخارجي بما في ذلك إجراءات اختياره وتعيينه في المستقبل، ومراجعة النظام المالي، وإعادة النظر في ٢١ مذكرة تفاهم واتفاقية معقودة مع الجهات المانحة والشركاء التنفيذيين. أما خدمات المراجعة الروتينية المتعلقة بإجراءات الشراء فقد ظلت محافظة على ضمان شفافية تنفيذ مثل هذه الإجراءات.

تحسين نظام الإدارة

التغييرات التنظيمية

٨٨- دخلت التغييرات التنظيمية التي بدأت بطول **البرنامج** وعرضه على أساس من المشاركة في عام ١٩٩٦، حيز التنفيذ في عام ١٩٩٧. وقد اتخذت قرارات هامة في فبراير/شباط ١٩٩٧، بهدف زيادة كفاءة **البرنامج**، وجعله أكثر توجهاً نحو الاستراتيجيات، وأقرب إلى عملائه من المستفيدين. وفي نهاية ذلك العام، كانت ثمان مكاتب إقليمية قد أنشئت، ستتلوها ثلاثة أخرى في عام ١٩٩٨. وأصبح صنع القرار لا مركزيا في الميدان، بهدف إعطاء قدر أكبر من المسؤولية للمديرين القطريين. وأصبح الموظفون مسؤولون عن تقديم الدعم الفني والإداري للمكاتب الإقليمية والقطرية، وتنفيذ العمليات الإقليمية، والدعوة بصورة أفضل لقضايا الفقراء الجوعى وللبرامج التي ينفذها **برنامج الأغذية العالمي** على أساس إقليمي.

٨٩- من بين الإنجازات التي تمت هذا العام سلسلة من تفويض السلطات إلى الميدان لتصميم المشروعات والأنشطة وإجازتها، والأعمال الخاصة بشؤون العاملين، وإدارة المشتريات والإدارة المالية. وتم تقليص حجم المكاتب الإقليمية في روما، مع الاعتراف بأهمية خدمات الدعم. ورغم إنجاز الكثير في عام ١٩٩٧، فمازال الأمر بحاجة إلى "مواصلة العمل" في ١٩٩٨. فستستمر عملية التغيير تحظى بمتابعة مستمرة ضماناً لتنفيذ القرارات تنفيذاً كاملاً. ولابد من مواصلة الجهود في مجالات: التدريب وتطوير النظم لدعم الإدارة المالية في الميدان، والانتهاء من إصدار بعض الكتيبات والمبادئ التوجيهية، ومساندة الدور الجديد لكبار المديرين في مناصرة قضايا الفقراء، وتعزيز إدارة المعلومات.

مبنى جديد لمقر البرنامج

بعد بحث شاق عن مبنى جديد (تمت معاينة ٣٤ مبنى) أمكن توقيع عقد إيجار لمقر **البرنامج** في شهر يونيو/حزيران ١٩٩٧. وكان لابد من الانتقال إلى المبنى الجديد مع نهاية العام، الأمر الذي أصبحت معه الأشهر الأخيرة سباقا ضد الزمن. وفي ١٩ يناير/كانون الثاني ١٩٩٨، كان ٦٠٠ موظف من موظفي المقر قد انتقلوا إلى مبنى جديد مساحته ٢٢ ٠٠٠ متر مربع، منها ١١ ٠٠٠ متر مربع للمكاتب. واستطاعت القاعة الكبرى الموجودة في المبنى، التي تضم أكثر من ٣٠٠ مقعد، أن تستضيف أول دورة **للمجلس التنفيذي** في فبراير/شباط ١٩٩٨. ولم يكن كل ذلك ممكنا لولا المساندة الكريمة المستمرة من جانب حكومة إيطاليا.

تنمية الموارد البشرية

٩٠- أسفرت عملية المراجعة الرئيسية المستمرة لاختصاصات قسم الموارد البشرية وهيكله ومهامه عن مجموعة من الأعمال التي تهدف إلى تكييف **البرنامج** مع الهيكل التنظيمي الجديد. وفي هذا الإطار، قام القسم:

(أ) بتقرير شكل المكاتب الإقليمية واحتياجاتها من الموظفين؛

(ب) فوض سلطات ملموسة إلى مديري المقار والميدان؛

(ج) قام ببرنامج شامل لتدريب الموظفين التنفيذيين وكبار المديرين؛ يركز على تعزيز القدرة على الإدارة في ظل السلطات المفوضة الجديدة؛

(د) نفذ عملية لمراجعة سياسات الموارد البشرية الجديدة، ووضع سياسات جديدة إذا استدعى الأمر، بهدف تبسيط العمليات الموجودة أو إلغائها؛

(هـ) وضع وسلم برنامج شامل للتدريب لمساعدة موظفي الموارد البشرية على القيام بمهامهم الجديدة، ولدعم السلطات الجديدة المفوضة؛

(و) قام بإنشاء الفرع الجديد للترقية والتدريب وزوده بالموظفين.

٩١- وانتهى العمل في شهر يوليو/تموز من الدراسة المستفيضة لجميع عمليات ونظم الموارد البشرية، وهي الدراسة المعنونة "استعراض تطوير أسلوب العمل". ونتيجة لذلك، قام القسم بما يلي:

(أ) إعادة تنظيم فرع التعيين والتوظيف؛

(ب) تحديد احتياجات شبكة حاسوب شاملة، تُدمج في نظام الإدارة المالية الجديد في **البرنامج**، لضمان زيادة الكفاءة ودقة التشغيل ومتابعة الأعمال الخاصة بالموارد البشرية؛

(ج) إجراء تقييم لعملية الإدارة وتقييم الأداء في **البرنامج**، والتعديلات المقترحة لتبسيط هذه العملية وتحسين نوعيتها؛

(د) تبسيط عملية تصنيف الوظائف؛

(هـ) تحديث ما يقرب من ٥٠ استمارة موحدة، وتبسيطها وحوسبتها؛

(و) البدء في "برنامج توجيهي" لتوصيل معلومات عن العمل والموقع إلى الموظفين بصورة فعالة.

٩٢- وبلغ مجموع الموظفين العاديين في **البرنامج** في نهاية عام ١٩٩٧، ٢ ١٠٦ موظفين (٧١,٣ في المائة في المكاتب القطرية، و ٢٨,٧ في المائة في المقر) مقابل ٢ ٠٦٩ موظفاً في ١٩٩٦. وهناك ٢ ٠٠٩ موظفين آخرين يعملون لفترات قصيرة أو بعقود استشارية، مقابل ٢ ١٧٨ في ١٩٩٦.

الفئـــــــــــــــــــــــــــة	المجموع	عدد النساء	النسبة المئوية للنساء
المهنيون			
موظفو الخدمة الموحدة	٢٤٤	٦٢	٢٥
في المكاتب القطرية	١٥١	٣٢	٢١
في المقر	١٩٩٣	٣٠	٣٢
الموظفون المتخصصون والفئات العليا	**٧٩**	**٢٨**	**٣٥**
في المكاتب القطرية	٢	صفر	صفر
في المقر	٧٧	٢٨	٣٦
موظفون بعقود بخلاف موظفي المشروعات الأساسيين	٣٠٤	٩٣	٣١
في المكاتب القطرية	٢٣٨	٥٨	٢٤
في المقر	٦٦	٣٥	٥٣
الموظفون المهنيون المبتدئون	٤٨	٢٦	٥٤
في المكاتب القطرية	٣٦	٢٠	٥٦
في المقر	١٢	٦	٥٠
المجموع الفرعي للموظفين المهنيين	٦٧٥	٢٠٩	٣١
في المكاتب القطرية	٤٢٧	١١٠	٢٦
في المقر	٢٤٨	٩٩	٤٠
*متطوعو **الأمم المتحدة** (المكاتب القطرية)*	٨٣	٢٣	٢٨
موظفون قطريون (المكاتب القطرية)	١١٧	٢٩	٢٥
مجموع الموظفين المهنيين	**٨٧٥**	**٢٦١**	**٣٠**
موظفو الخدمة العامة			
في المقر	٣٣٣	٢٥٧	٧٧
في المكاتب القطرية (دوليون)	١٢	١٠	٨٣
في المكاتب القطرية (محليون)	٨٨٦	٢٢٨	٢٦
مجموع موظفي الخدمة العامة	**١ ٢٣١**	**٤٩٥**	**٤٠**
المجموع الكلي للموظفين	**٢ ١٠٦**	**٧٥٦**	**٣٦**
في المكاتب القطرية (٧١,٣ في المائة)	١ ٥٢٥	٤٠٠	٢٦
في المقر (٢٨,٧ في المائة)	٥٨١	٣٥٦	٦١

تعبئة الموارد

انخفاض عالمي في المعونة الغذائية

٩٣- تقدر تسليمات المعونة الغذائية الكلية في عام ١٩٩٧ بنحو ٦,٦ مليون طن. ويمثل ذلك انخفاضاً بنسبة ٧ في المائة عن عام ١٩٩٦ وأقل بكثير من الرقم القياسي الذي سجل في عام ١٩٩٣ وهو ١٦,٩ مليون طن. وتتكون التسليمات المقدرة في عام ١٩٩٧ من ٥,٩ مليون طن من الحبوب و٠,٧ مليون طن من السلع الأخرى.

٩٤- ولأول مرة، كانت المعونة الغذائية المسلَّمة من خلال قنوات متعددة الأطراف (والتي يستأثر **البرنامج** بأكثر من ٩٥ في المائة منها) تزيد كثيراً على تلك المسلمة بصورة ثنائية. فقد زادت نسبة الكميات المسلمة من خلال قنوات متعددة الأطراف من ٣٣ في المائة عام ١٩٩٦ إلى ٤١ في المائة في عام ١٩٩٧. ومثلت المنظمات غير الحكومية ٢٩ في المائة، بينما لم تتعد نسبة الكميات المسلمة من حكومة إلى حكومة ٣٠ في المائة.

٩٥- وبالنسبة لفئات المعونة الغذائية المسلمة، كانت معونات الإغاثة تمثل نحو ٤١ في المائة (مقابل ٣٥ في المائة في عام ١٩٩٦)، والمعونة الإنمائية ٣٤ في المائة (مقابل ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٦)، وبذلك تكون هاتان الفئتان – اللتان تمثلان المعونة الغذائية "الموجهة" – قد زادتا بصورة ملموسة، بينما انخفض نصيب المعونة الغذائية للبرامج من ٤١ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٧.

٩٦- وتبين من تقديرات التوزيع الجغرافي حدوث زيادة في التسليمات في جنوب آسيا وشرقها، حيث مثلت الكميات الموزعة هناك ٣٥ في المائة في عام ١٩٩٧ مقابل ٢٧ في المائة في عام ١٩٩٦. أما إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فظلت تتلقى نحو ٣٤ في المائة من الكميات الموزعة. أما الانخفاض الكبير فقد حدث في أوروبا ورابطة الدول المستقلة حيث انخفض نصيبهما من ١٨ في المائة إلى ١٢ في المائة. وبالنسبة لشمال إفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية فقد ظلت النسبتان ثابتتان تقريباً عند ٨ في المائة و١١ في المائة على التوالي.

تدفقات المعونة الغذائية 1991 - 1997

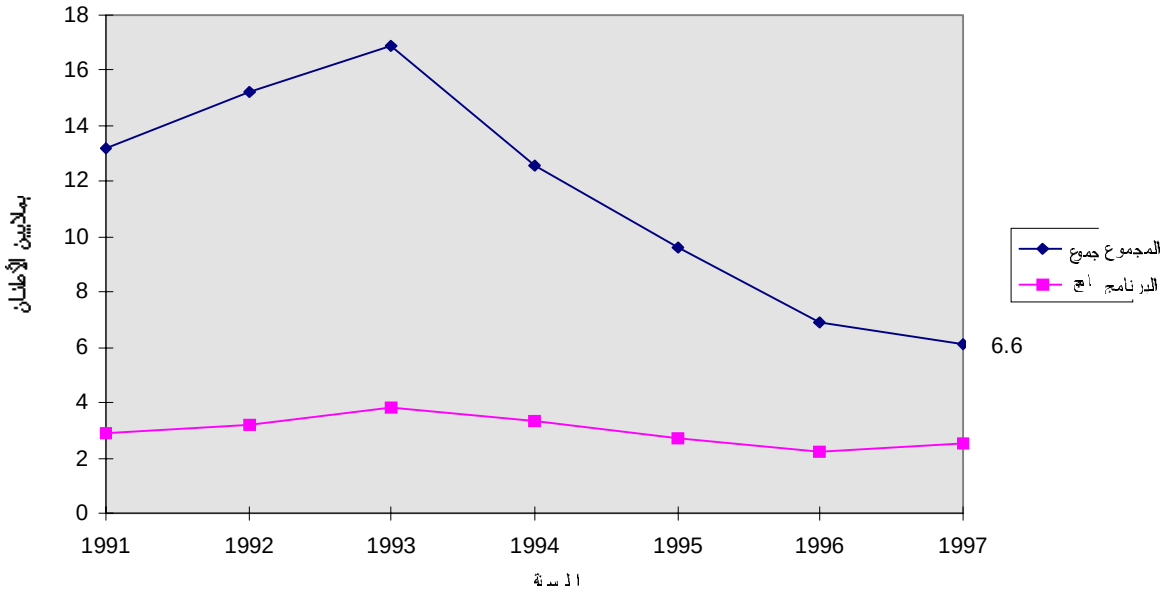

اتفاقية المعونة الغذائية

تنص اتفاقية المعونة الغذائية على ضمان حد أدنى من المعونة الغذائية في كل عام من خلال التزام مشترك من جانب الجهات المانحة الموقعة على الاتفاقية. ففى عام ١٩٩٥، انخفض الحد الأدنى من ٧,٥ مليون طن إلى ٥,٣٥ مليون طن من الحبوب فى السنة. ويعتبر ذلك أقل مستوى من الالتزامات منذ انعقاد مؤتمر الأغذية العالمي في عام ١٩٧٤ وتحديده لرقم عشرة ملايين طن من المعونة الغذائية.

وتنتهي الاتفاقية الجارية في عام ١٩٩٩. وتدرس الجهات المانحة الآن كيفية عقد اتفاقية جديدة تلبي بصورة أفضل احتياجات المناطق التي ينعدم فيها الأمن الغذائي. ومن بين الأفكار الجديدة التي تجري دراستها الآن: التركيز على أشد البلدان احتياجا لمساعدتها على مسايرة الإصلاحات الجديدة في التجارة الزراعية، والتوسع في أنماط السلع التي يمكن المساهمة بها، وزيادة عدد الجهات المانحة، والإقرار ببعض التكاليف الإضافية التي تتحملها الجهات المانحة ضماناً لحسن استخدام المعونة الغذائية.

ويشترك **البرنامج** فى اجتماعات اتفاقية المعونة الغذائية كمراقب. وفى عام ١٩٩٧، دُعى **البرنامج** إلى المشاركة فى وجهات النظر بشأن مضمون الاتفاقية الجديدة. وقد اقترح **البرنامج** النقاط التالية لدراستها:

منهاج أكثر تمحوراً حول البشر عن طريق تشجيع الجهات المانحة على استخدام المعونة الغذائية بطرق تعطى فائدة دائمة إلى الفقراء والجوعى؛

- اقتصار السلع الصالحة على تلك التي يأكلها عادة الفقراء الجوعى في البلدان النامية؛
- قصر تركيز المعونة الغذائية على أشد البلدان احتياجاً؛

تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في إمدادات المعونة الغذائية، وبخاصة في السنوات التي ترتفع فيها الأسعار العالمية.

المساهمات والالتزامات وأوجه القصور

٩٧- واصلت الجهات المانحة تمويلها السخي للمشروعات والعمليات التي يدعمها **البرنامج** في ١٩٩٧. فقد وصل مجموع المساهمات ١ ٣١١ مليون دولار، منها ٣٤٧ مليون دولار للأنشطة الإنمائية (٢٦,٤ في المائة)، و٥٨١ مليون دولار لعمليات الطوارئ (٤٤,٤ في المائة – بما فيها ١٧ مليون دولار لحساب الاستجابة العاجلة و١٦ مليون دولار للعمليات الخاصة) و٣١٩ مليون دولار (٢٤,٣ في المائة) لعمليات الإغاثة الممتدة. أما المبلغ الباقي وقدره ٦٤ مليون دولار (٤,٩ في المائة) فيشمل المساهمات الثنائية وغيرها من المساهمات مثل، الموظفين المهنيين المبتدئين وبرنامج تحسين الإدارة المالية.

٩٨- وواصل **البرنامج** سعيه لموازنة موارد **المعونة الإنمائية** المنتظرة مع احتياجات المشروعات. ففي عام ١٩٩٧، كان الرصيد المتبقي من الالتزامات (الجزء غير المسلم من الأنشطة المعتمدة) قد انخفض من ٢,٤ مليون طن في بداية السنة إلى ١,٧ مليون طن في نهايتها. وانخفض عدد المشروعات الجديدة في عام ١٩٩٧، كما خفض العديد من المشروعات الجارية أو لم يتم تمديدها. كما انخفض مجموع الالتزامات الجديدة للتنمية إلى ٠٠٠ ٣٧٩ طن فقط، وهو ما يمثل ٧٩ في المائة من كمية الالتزامات الجديدة التي أجيزت في عام ١٩٩٦، ونسبة ٤١ في المائة من مستوى عام ١٩٩٥.

٩٩- في عام ١٩٩٧، قلت تبرعات الجهات المانحة غير المباشرة متعددة الأطراف إلى المشروعات الإنمائية. فلم تتعد نسبة الموارد متعددة الأطراف للمشروعات الإنمائية ٦٥ في المائة في عام ١٩٩٧، بعد أن كانت ٧٥ في المائة في عام ١٩٩٦. ويشعر **البرنامج** بالقلق من هذا الاتجاه المتزايد نحو توجيه الأموال متعددة الأطراف إلى بلدان أو مشروعات بعينها، وهو ما يصعب معه توجيه الموارد نحو أشد المشروعات احتياجاً، كما أنه يقلل من فعالية تكاليف العمليات.

١٠٠- وبلغت المساهمات في **عمليات الطوارئ** ١,٠٧ مليون طن في عام ١٩٩٧، مقابل احتياجات تقديرية صافية تصل إلى ١,١٤ مليون طن، أي أن هناك عجزاً قدره ٠٠٠ ٧٣ طن، أو ٦ في المائة من الكميات المطلوبة. وحيث أن ٩٤ في المائة من الموارد التي تصل إلى عمليات الطوارئ تأتي استجابة لنداءات محددة توجه الجهات المانحة مساهماتها مباشرة إلى عمليات محددة، فإن بعض العمليات مثل العراق، أو العمليات الأخرى الأصغر والأقل وضوحاً كتلك التي تتم في لاوس أو إثيوبيا أو أرمينيا، ظلت دائماً تعاني من عجز مزمن. ولاشك أن نقص المساهمات غير المرتبطة قد حد بشدة في بعض الأحيان من قدرة **البرنامج** على الاستجابة لحالات طوارئ الأغذية الملحة.

١٠١- أجيز في عام ١٩٩٧ ٤٠ عملية طوارئ جديدة، تحتاج في مجموعها إلى ١,٩٧ مليون طن، قيمتها ١ ٠٣١ مليون دولار، حيث يمثل كلا الرقمين زيادة عن عام ١٩٩٦. وينبغي أن نلاحظ أن الالتزامات لعمليات الطوارئ في عام ١٩٩٧ اشتملت على عملية كبيرة جداً في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في عام ١٩٩٨، وهي العملية التي أجيزت في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧.

١٠٢- حصلت **عمليات الإغاثة الممتدة** على موارد كافية في عام ١٩٩٧، حيث غطت هذه الموارد ٩٣ في المائة من احتياجاتها الكلية. وتعكس هذه النسبة المرتفعة انخفاض مستوى الاحتياجات، وضخامة المساهمات المرحلة التي وصلت في أواخر عام ١٩٩٦. وبالمقارنة بعمليات الطوارئ، نجد أن مستوى التمويل متعدد الأطراف غير المرتبط كان أعلى بالنسبة لعمليات الإغاثة الممتدة (٤٢ في المائة) وهو ما سهل توفير الموارد لعمليات الإغاثة الممتدة.

استراتيجية تعبئة الموارد

١٠٣- أعطى **البرنامج** اهتماماً متزايداً بتعبئة الموارد حتى يتسنى له تعزيز قاعدته المالية وتوسيعها، مع تحسين إمكانية التنبؤ بالتمويل وموثوقيته. وشهد عام ١٩٩٧ جهوداً مركزة للعثور على موارد جديدة غير تقليدية للتمويل، مع زيادة التنسيق بين المقر والمكاتب الميدانية في جمع الأموال.

١٠٤- استطاع **البرنامج**، للمرة الأولى، أن يضمن مساهمات عينية ضخمة من القطاع الخاص – فقد ساهمت الشركة الأمريكية Archer Daniels and Midland – لعملية طوارئ الأغذية في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. كما ساهمت الشركة – الإيطالية Barilla – بمساهمات عينية كبيرة للعمليات التي يقوم بها **البرنامج** في يوغوسلافيا سابقاً. كما أحرز مكتب البرنامج في يوكوهاما باليابان تقدماً ملحوظاً أثناء العام في الحصول على هبات من الأفراد ومختلف المنظمات اليابانية غير الحكومية. واستطاع هذا المكتب أن يجمع ما يقرب من ٤٠٠ ٠٠٠ دولار لعدة عمليات ينفذها **البرنامج** في إفريقيا وآسيا. كما تبرعت منظمات البلدان المصدرة للنفط بهبة كبيرة لعملية الطوارئ التي ينفذها **البرنامج** في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

١٠٥- واستطاعت جماعة "أصدقاء **برنامج الأغذية العالمي** في الولايات المتحدة الأمريكية" وهي الجماعة التي أنشئت في عام ١٩٩٦ لتشجيع الأفراد والمؤسسات الأمريكية على التبرع **للبرنامج**، أن تجمع أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ دولار في عام ١٩٩٧، وهو مؤشر طيب. وستشكل جمعيات من هذا النوع لجمع التبرعات في البلدان الأخرى عندما يسمح الموقف بذلك.

١٠٦- وقام **البرنامج** وحكومة الصين بتنظيم جولة لعدد مختار من الجهات المانحة وبعض أعضاء **المجلس التنفيذي**، أتاحت فرصة طيبة لزيارة العديد من المشروعات الإنمائية في الصين. كما نظم **البرنامج** زيارة لعدد من الجهات المانحة إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أتاحت للمشاركين فيها أن يشاهدوا تنفيذ عملية طوارئ رئيسية وأن يتأكدوا بأنفسهم من أن الأغذية التي يحصل عليها **البرنامج** تذهب إلى المستفيدين المقصودين.

الدفاع عن القضايا بشكل أقوى

الدفاع عن القضايا ووسائل الإعلام والحملات العامة

١٠٧- قام البرنامج في عام ١٩٩٧ بحملة إعلامية في وسائل الإعلام الرئيسية للتعريف بعمله وللدفاع عن قضايا الفقراء الجوعى. ومن أهم القضايا في هذه الحملة أزمة الأغذية في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. ولاشك أن الدعوة التي تبناها **البرنامج** كانت ضرورية سواء في إقناع المجتمع الدولي بأن الأزمة حقيقية أو في زيادة الدعم العام للمعونة الغذائية اللازمة. فالصور الفوتوغرافية التي التقطها موظفو **البرنامج** فعلت الكثير لإقناع مجتمع المانحين الدولي بتنحية الاعتبارات السياسية جانباً والبدء في مساعدة الملايين من سكان كوريا الشمالية. فقد جعلت هذه الصور من آثار الجوع حقيقة ملموسة. ووزعت الصور وأشرطة الفيديو التي تصور كيفية تأثير أزمة الأغذية على أطفال المدارس ومرضى المستشفيات وباقي السكان على وسائل الإعلام الرئيسية وعلى المنظمات غير الحكومية، بهدف جمع الأموال لهذه العملية.

وقامت المديرة التنفيذية ونائبها بزيارة كوريا، وقاما طوال العام بإبلاغ المجتمع الدولي ووسائل الإعلام في عواصم الجهات المانحة الرئيسية بالحاجة إلى المساعدات الغذائية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

١٠٨- وركز **البرنامج** جهوده في دفاعه عن قضايا الفقراء على مجالات أخرى أيضا. ففي أعقاب تنبوءات علماء الأرصاد بحالات الجفاف والفيضانات التي ستحدث بسبب "ظاهرة النينو"، بدأ **البرنامج** حملة عالمية عن طريق إصدار النشرات وعقد مؤتمرات صحفية، لإبلاغ المجتمع الدولي بالآثار المحتملة "لظاهرة النينو" على أفقر البلدان.

١٠٩- وأبرزت هذه الحملة مأساة أكثر من مليون شخص شردتهم الفيضانات الكاسحة الناجمة عن ظاهرة *النينو* في كينيا والصومال. وفي ذروة الأزمة، قامت المديرة التنفيذية بزيارة الصومال بهدف الحصول على دعم لجهود الإغاثة الدولية في المنطقة.

ندوة بشأن "القضاء على ميراث الجوع"

"إن الجوع يُخلف وراءه جراحاً. بعضها ظاهر، وبعضها باطن. فالنساء اللواتي يعانين من سوء التغذية يلدن أطفالاً يدخلون إلى الحياة مهددين منذ البداية بصغر أحجامهم وقلة أوزانهم. ومع انخفاض الأوزان تبدأ دورة الجوع. فهؤلاء الأطفال يعجزون في أغلب الأحيان عن تحقيق إمكاناتهم الجسمانية والعقلية. وما لم تُصحح هذه الأوضاع، فإن نقص التغذية أثناء السنوات الأولى من عمرهم، سيهدد أداءهم طوال سنوات المدرسة وما بعدها".

بهذه الكلمات، افتتحت السيدة كاثرين برتيني المديرة التنفيذية الندوة التي عقدت في ١٩٩٧/٥/٣١ تحت عنوان "القضاء على ميراث الجوع". وهي الحلقة التي عقدت بالتعاون بين **البرنامج** وجامعة **الأمم المتحدة**، وحضرها علماء بارزون من مقر **البرنامج**، وأعضاء **المجلس التنفيذي**، وغيرهم من الضيوف من الدول الأعضاء في **الأمم المتحدة** و**منظمة الأغذية والزراعة**، ووكالات **الأمم المتحدة** والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى موظفو **البرنامج**.

وكانت هذه الندوة جزءاً من جهد أكبر لتبادل المعلومات ووضع مبادئ توجيهية في مجال السياسات لعمل البرنامج في معالجة الفقر، وهي الجهود التي تجعل من الفقر ظاهرة متوارثة بين الأجيال. وكان في مقدمة المتحدثين البروفيسور Nevin Scrimshaw الحائز على جائزة الأغذية العالمية (الذي قدم بحثاً بعنوان "الخراب المستمر لسوء التغذية المبكر")، والبروفيسور Robert Fogel الحائز على جائزة نوبل ("الصراع العالمي للهروب من سوء التغذية المزمن")، والبروفيسور Amartya Sen الحائز على جائزة Alan Shawn Feinstein العالمية لمكافحة الجوع ("الآفاق التي يستحقها الجوع"). وترأس البروفيسور Cutberto Garza من جامعة **الأمم المتحدة** المناقشات التي دارت بعد ذلك. وأيدت الندوة الرأي القائل بأن علاج "سوء التغذية المبكر" هو استثمار طيب للموارد الغذائية الشحيحة.

وقد جمعت المحاضرات التي ألقيت في هذه الندوة في مطبوع أصدره **البرنامج** بعنوان "القضاء على ميراث الجوع"، كما يمكن الحصول عليها في موقع **البرنامج** على شبكة الإنترنت.

وسائل جديدة للاتصالات من أجل دفاع أقوى عن القضايا

١١٠- يمكن الحصول على معلومات من موقع **البرنامج** "www.wfp org" على شبكة الإنترنت عن جميع الجوانب المتعلقة بسياسات **البرنامج** وأنشطته التشغيلية. وتشمل هذه المعلومات إحصاءات عن المعونة الغذائية العالمية، ومعلومات قطرية عن تحليلات هشاشة الأوضاع وخرائطها، وعن النداءات الموجهة، وأوضاع الاحتياجات، والمساهمات، والمتطلبات والتوقعات. ومنذ بداية ١٩٩٧، أصبحت جميع وثائق **المجلس التنفيذي** على موقع **البرنامج** في شبكة الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التقارير الموحدة عن المشروعات أصبحت متاحة للبلدان الشريكة على المنطقة المحظورة بعنوان "معلومات للدول الأعضاء والجهات المانحة". وسعياً وراء طرق جديدة لتحسين الاتصالات عن طريق

شبكة الإنترنت فيما بين الممثلين الدائمين المقيمين في روما قام **البرنامج** بتركيب معدات لاستخدام هذه الشبكة بالإضافة إلى التدريب عليها مجاناً. وفي عام ١٩٩٧، شارك ٣٨ ممثلاً – أغلبهم من البلدان النامية – في هذا التدريب. وفي كل شهر، يطلع أكثر من ١٤ ٠٠٠ شخص على صفحة **البرنامج** في شبكة الإنترنت. ويستعرض ٥٠٠ شخص في المتوسط في كل شهر وثائق **المجلس التنفيذي** وينسخونها. كما جذبت الصفحة الخاصة بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أنظار ما بين ٥٠٠ – ٦٠٠ شخص. استجاب أغلبهم بسخاء بإرسال تبرعات إلى مشروعات **البرنامج** التي تساند السكان المتضررين هناك.

الملاحق والخرائط